محضر الجلسة رقم 150

التاريخ: الثلاثاء 19 رجب 1445هـ (30 يناير 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تداول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال جلستنا المباركة، أعطي الكلمة للمحترم السي جواد الهلالي، أمين المجلس، لإطلاعنا على ما جد من المراسلات ومن الإعلانات.

الكلمة لكم السي جواد، تفضلوا.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بإخبار من السيد رئيس الحكومة، بسحب الحكومة للمرسوم بقانون 2.23.781 الصادر في 19 من ربيع الأول 1445 الموافق لـ (5 أكتوبر 2023) بتغيير القانون رقم 07.00 بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بالموازاة مع اعتماد مشروع قانون رقم 03.24 الذي يقضي بنسخ وتعويض أحكام المادة 11 من القانون رقم 07.00 المذكور.

وأودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس في 26 يناير 2024، مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب قانون رقم 11.71، وطلب إعطاءه الأسبقية في الدراسة عند وضع جدول أعمال المجلس، طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور.

كما أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

- مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي؛
- مشروع قانون رقم 57.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 23 يناير 2024 إلى تاريخه، بمجموعة من الأسئلة والأجوبة موزعة كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 109 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 29 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 28 جوابا.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بخمسة طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 30 يناير 2024، وقد أحيلت على الحكومة في الأجل المحدد، وكان ردها عليها كالاتي:

الحكومة مستعدة للتفاعل مع طلب كل من السيد نورالدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل حول "عدم تمكين فئة من الصحفيين من البطائق المهنية".

وطلب السيدة فاطمة زكاغ، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول "تعطيل الحوار الاجتماعي المركزي".

بينما أعربت الحكومة على استعدادها للتفاعل في جلسة لاحقة مع طلب كل من السيدة مينة حمداني عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل حول "المناخ الاجتماعي داخل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل"، وطلب السيدة لبنى علوي حول "التدابير الاستعجالية للحكومة لإنصاف المتصرفين والتقنيين وهيئة تفتيش الشغل".

أما الطلب الخامس الذي تقدم به السيد عبد اللطيف مستقيم، رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول "تراجع مؤشر ثقة الأسر المغربية وفق نتائج البحث الدائم حول الظرفية التي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط"، فقد أعربت الحكومة عن تعذر تفاعلها مع الطلب.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية؛
- مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.. تفضلي أستاذة مينة، نقطة نظام في إطار تنظيم الضوابط ؟

تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني: (نقطة نظام).

السيد الرئيس،

كنتفاعلو إيجابا مع التجاوب ديال الحكومة على نقطة طلب تناول الكلمة اللي كيخص الأوضاع الاجتماعية لمكتب التكوين المهني.

ولكن بغينا غير نثيرو انتباه السيد الوزير، نظرا للاستعجالية ديال هاذ الموضوع، نتمناو أن الحكومة تتجاوب معاه فأقرب فرصة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الداخلية "حول تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال.

الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات التي قامت بها وزارتكم من أجل تقليص الفوارق المجالية نسائلكم ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع، لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات المبذولة من أجل تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، إلا أنه لازال هناك فوارق بين المجالات الترابية بين القرى والحواضر وبين الأقاليم داخل نفس الجهة.

لذلك، نتساءل معكم اليوم، عن مجهوداتكم الحكومية لتقليص هذه الفوارق المجالية والاجتماعية ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي لحسن.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تتخذونها من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع في نفس الموضوع لفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي حلمي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن حصيلة آفاق إنجاز برنامج الفوارق المجالية ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير، وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

تفضلوا..

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المضمنة في الخطاب السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2015، اللبنة الأساسية لتنزيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، التي ترتكز على مقاربة شمولية ومندمجة، تخدم العنصر البشري ومختلف الأنشطة والدينامية المحلية، وتهدف إلى تثمين أفضل للموارد الخاصة للمجالات القروية، خاصة تلك التي تعاني من الهشاشة، ونخص بالذكر المناطق الجبلية، مع الحرص على تعزيز البنيات التحتية وتوفير الخدمات الأساسية.

تنبني هذه الاستراتيجية الوطنية على حكامة تتمثل في لجان جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تقوم بإعداد مخططات عمل جهوية سنوية بتنسيق مع المصالح التقنية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية بالتنفيذ والتتبع والتقييم الميداني لهاذ الاستراتيجية، وكذا لجنة وطنية دورها المصادقة على هذه المخططات وتتبع تنفيذها.

تتمحور هذه الاستراتيجية الوطنية حول ثلاث مكونات:

- المكون الأول: يتعلق بالتأهيل الاجتماعي من خلال تعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والذي ينبني بالأساس على برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي؛
- والمكون الثاني: يهم مشاريع ترابية مندمجة ذات طابع اقتصادي وبيئي؛
- والمكون الثالث: والأخير يتعلق بالمشاريع الكبرى لفك العزلة وتعزيز الجاذبية المجالية للأقطاب الحضرية والمحطات السياحية والطاقية.

هذا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده، بتاريخ 30 يوليوز 2015 بمناسبة عيد العرش المجيد، يتم تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023، بميزانية إجمالية قدرها حوالي 50 مليار درهم، والذي يهدف إلى فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية، وذلك من خلال إنشاء الطرق والمسالك القروية، بغية تحسين مستوى عيشهم وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة مع الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية، فضلا عن تحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء والماء الصالح للشرب والصحة والتعليم، وبالتالي توفير الشروط اللازمة لتعزيز القدرات الاقتصادية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية لهذه المناطق.

ويتم تمويل هذا البرنامج من طرف:

- ✓ مجلس الجهات بـ 20 مليار درهم، أي بـ 40%؛
- ✓ صندوق تنمية العالم القروي بالمناطق الجبلية بـ 10.5 مليار درهم أي بنسبة 21%؛
- ✓ وزارة التجهيز بـ 8 مليار درهم بنسبة 16%؛
- ✓ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 4 مليار درهم بنسبة 8%؛
- ✓ وزارة التربية الوطنية بـ 3 مليار درهم بنسبة 5%؛
- ✓ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بـ 2.5 مليار درهم بنسبة 5%؛
- ✓ وأخيرا وزارة الصحة بمليار درهم ووزارة الفلاحة بمليار درهم أيضا، بما يمثل 2% عن كل منهما.

وبخصوص الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، يتم العمل مع اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي وعلى ترسيخ مقاربة التخطيط الترابي التشاركي المندمج المبني على استهداف الدواوير والجماعات ذات الخصاص.

كما يتم إنجاز وتحيين خرائط الفوارق المجالية، وذلك بوضع نظام معلوماتي على مستوى الجهات والأقاليم، يمكن المتدخلين في مجال التنمية الترابية من إدراج المشاريع المبرمجة والمنجزة في قاعدة بيانات هذا النظام.

وبغية تسريع وثيرة إنجاز المشاريع والعمل على توجيه الاستثمارات صوب المناطق والجهات الأقل نموا، تقوم وزارة الداخلية في إطار اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بتتبع تنفيذ البرنامج عبر مواكبة اللجن الجهوية لتنمية المجال القروي، قصد حثهم على تنفيذ التوصيات التالية:

- تسريع وثيرة إنجاز المشاريع التي توجد في طور الإنجاز؛
- العمل على تحيين المعطيات ونظام المعلومات الخاص بالبرامج؛
- برمجة المشاريع فور التوفر على الدراسات الخاصة بها، مع العمل على تفادي تجاوز كلفتها بنسبة 10%؛
- توجيه الاستثمارات في اتجاه المناطق الأقل نموا.

ومن أجل استكمال تنفيذ هذا البرنامج، تقوم وزارة الداخلية كذلك في إطار اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بـ:

- العمل على مواصلة تتبع تنفيذ مخطط العمل لسنة 2023، وإتمام وإنجاز المشاريع التي توجد في طور الإنجاز برسم المخططات العمل السابقة؛
- تفعيل مقترحات لجنة التدقيق الداخلي ودراسة تقييم نصف مرحلي للبرنامج؛
- توطيد استمرارية المشاريع المنجزة، وذلك عبر خلق آليات وميكانيزمات تسهر على تدبير وصيانة المشاريع التي تعرف فراغا مؤسساتيا في مرحلة ما بعد التسليم، خاصة منها المسالك القروية؛
- ترسيخ مقاربة التخطيط الترابي التشاركي المندمج والمبني على منهجية

تراعي تحديد الحاجيات والأولويات لضمان فعالية ونجاعة الاستثمارات المبرمجة.

وفيما يتعلق بحصيلة البرنامج، فمنذ انطلاقه سنة 2017 تم إعداد 7 مخططات عمل جهوية سنوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بقيمة إجمالية تناهز 49.25 مليار درهم، أي بنسبة 99% من الميزانية الإجمالية للبرنامج، أخذا بعين الاعتبار جميع مصادر التمويل، حيث بلغت الاعتمادات المحولة 45.55 مليار درهم والاعتمادات الملتزم بها حوالي 44.05 مليار درهم، أي بنسبة 97% من الاعتمادات المحولة.

في حين بلغت الاعتمادات المؤداة 32.75 مليار درهم، أي بنسبة 74% من المبلغ الملتزم به.

وقد حظي قطاع تأهيل الطرق بالنصيب الأكبر من الاعتمادات المبرمجة، حيث بلغ حجم الاستثمارات في هذا القطاع حوالي 34 مليار درهم، أي بنسبة 68% من المبلغ الإجمالي، بينما بلغ حجم الاستثمارات بالقطاعات الأربع الأخرى 15 مليار درهم، بنسبة 31% من المبلغ الاستثماري الإجمالي، منها 6 مليار درهم لقطاع التزويد بالماء الصالح للشرب، 5 مليار درهم لقطاع تأهيل وتجهيز البنيات التعليمية وملياريين من الدراهم لكل من الكهربة القروية وتأهيل وتجهيز البنيات الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مدة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي قد بلغت نهايتها عند متم سنة 2023، لذا يتعين التوقف عند النجاحات التي حققها هذا البرنامج من خلال إيجاد المشاريع في قطاع التزويد بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية وتأهيل البنيات التحتية لقطاعي التعليم والصحة، وكذا بناء وتهيئة وإصلاح الطرق والمسالك القروية، مما يمكن الساكنة القروية من تجويد الولوج إلى الخدمات الأساسية وتوفير الشروط اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للساكنة، وبالتالي الرفع من مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

كما أن التدخل متعدد الأبعاد الذي يتميز به هذا البرنامج والخبرة المكتسبة في تنفيذ مشاريع التنمية القروية سيساهمان بشكل كبير في الحد من الفقر والتنمية المحلية للمناطق القروية والجبلية، فضلا عن مسألة تقوية وتطوير القدرات والكفاءات البشرية التي تعمل على تنفيذ هذا البرنامج، والتي أصبحت تشكل رصيدا هاما يمكن استثماره في تنزيل برامج مماثلة مستقبلا.

للإشارة، فإن البرنامج الحكومي يتضمن العديد من الإجراءات الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي مثل برنامج الأوراش العمومية الكبرى والصغرى، فضلا عن الولوج لقطاعي الصحة والتعليم، ثم تجويد الولوج للمراكز الطبية الأولية، ودعم تعميم النقل والإطعام المدرسي في الأوساط القروية من أجل تقليص التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المجالات الحضرية والقروية بشكل غير مسبوق.

وللتذكير، فإن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي يبقى برنامجا تكميليا للبرامج الحكومية الأخرى، له خصوصيته وظروف تنزيله، فهو لا يحل محل برامج القطاعات الوزارية، بل فقط كمساهمة لسد النواقص والاختلالات التي تم رصدها بين الجهات وداخل الجهة نفسها.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حقيقة أن هذا العرض المسهب والمعزز بالأرقام اللي كنشهدو عليه احنا كفاعلين ترابيين، على اعتبار أننا كل الفاعلين الترابيين اللي كيشكلو هاذ الأعضاء ديال هاذ المجلس، فلا يمكن إلا أن نؤكد القول ديالكم بأن بالفعل برنامجنا في محاربة أو التقليص من الفوارق المجالية كان برنامجا فاعلا وأدى، يعني أعطى ولعب واحد الدور مهم وكبير في تقليص الفوارق المجالية، وخصوصا كنهضرو على العالم القروي.

بالفعل هاذ البرنامج الطموح واللي اليوم احنا كنطمحو أن غادي يستمر، لأن الآثار ديالو كانت بالغة، وكانت عندها واحد الوقع كبير، لأن خصوصا أنه حارب هاذيك الفقر فالعالم القروي وحارب التهميش فالعالم القروي، ودخل الماء للناس، دخل الضو للناس، عملنا الطرقات لأن كما قلتو هاذ البرنامج تكميلي، ولكن كان تكميلي نقولو فمقام البرامج القطاعية ديال الوزارات الأخرى، لأن كان هناك واحد السنوات وما كانتش هاذ الاستهداف، ولكن اليوم بفعل هاذ المقاربة التشاركية اللي جا بها البرنامج ديال محاربة الفوارق المجالية والإلتقائية ديالها، استطاع أنه يستهدف العالم القروي، وحتى المناطق اللي هي بعيدة فالمغرب العميق.

ولهذا، اليوم احنا ما يمكنش اليوم ندورو فالمغرب ديالنا، وما يمكنش نقولو بأن هذا داخل فالبرنامج، هاذو المنجزات ولا من الإنجازات ديال برنامج محاربة الفوارق المجالية.

المقاربة التشاركية كذلك مع المنتخبين، مع الوزارات، مع السلطات المحلية، ومن هاذ المقاربة التشاركية اللي اعطات الوقع ديالها، لأن كاينة لجان محلية، كاينة لجان إقليمية، كاينة لجان جهوية، يعني عاد اللجان المركزية، فكان يعني واحد التدقيق وكان واحد الاستهداف وكان هناك اليوم احنا كنقولو الأثر

دهاد الشي هذا بالغ وعندو الوقع ديالو.

احنا اليوم كنطلبو اليوم، بتفعيل آليات أخرى من أجل أننا نعطيو لهاذ البرنامج فحالة إيلا استمر إن شاء الله تنطلبو احنا أنه يستمر، كناشدوكم السيد الوزير ونوصيو الحكومة بأن هاذ البرنامج يستمر، أننا خصنا اللاتمركز، التسريع بتنزيل اللاتمركز الإداري لأن غيكون عندو الوقع أكبر وأكبر حتى تكون الفعالية وما يبقاش يبان ذوك الهوة اللي كاينة بين الفاعل المركزي والفاعل الترابي، لأن الفاعل المركزي والفاعل الترابي مع اللاتمركز يعني مغيب، خصنا اليوم نقل الاختصاصات فإطار اللاتمركز الإداري.

كذلك، أن الاعتمادات المالية الكفيلة باش يكون الوقع أفضل وأكثر باش ما نكونوش دائما كنمشيو فهاذيك تطويل المساطر، لأن كاين هناك واحد المجموعة ديال المشاريع اللي دارها هاذ البرنامج، ولكن مازالت شوية متعثرة، لن أقول متعثرة كثيرا ولكن شوية ديال التعثر، وحتى يكون الاستهداف أكثر.

إذن أنا ما يمكن لي إلا نأكد على هاذ الشي، خصوصا أننا اليوم تعزز لنا برنامج الاستثمار، هاذ البرنامج الوطني للاستثمار، فمن الشأن الدائم لهاذ اللا تمركز الإداري مع الجهوية المتقدمة، مع هاذ الاستثمار ومع هاذ التفعيل أكثر ومع الاستمرارية دهاد البرنامج احنا كناشدوكم مرة أخرى والرقمنة، لأن من شأن الرقمنة كذلك أنها تعطي الشفافية وتعطي الاستهداف.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، دائما في إطار التعقيب، السي أبرشان تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير.

فعلا، أن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية مكن من تقليص الفوارق المجالية فيما يخص فك العزلة والولوج إلى الخدمات الأساسية، كالطرق والمسالك والمنشآت الفنية والتعليم والصحة والماء الصالح للشرب بمجموعة من الأقاليم، وهو الشيء الذي ساهم في تحسين الظروف المعيشية للساكنة في المجالات المستهدفة وتمكينهم من الاستفادة من الإمكانات والثروات الطبيعية والاقتصادية لمناطقهم.

إلا أنه، السيد الوزير، تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية يعتمد على الآليات التالية:

- تنويع مصادر تمويل المشاريع المحلية باعتبار أن الشراكة بين القطاعين الخاص والعام تساهم في تعزيز وتحسين خدمات البنية التحتية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، في ظرفية تميز بمحدودية الموارد المالية للدولة وظهور أولويات غير منتظرة، وزيادة متطلبات وتحديات التنمية الترابية، كما أن هذه الشراكة ستمكن من الاستفادة من قدرات الابتكار والتمويل المتوفرة لدى القطاع الخاص قصد إنزال مشاريع مهيكلة؛

- كذا المساهمة في تحسين مناخ الأعمال ومنح المستثمرين الوطنيين والدوليين رؤية واضحة لتطوير مشاريع الشراكة وتوفير الضمانات اللازمة لإنجاحها؛

- تفعيل آليات التأهيل الاجتماعي والتضامني بين الجهات، وهنا نخص بالذكر صندوق التأهيل الاجتماعي الذي يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات، وكذلك صندوق التضامن بين الجهات بهدف ضمان التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات بينهم، والتي استفادت من مخصصات وتحويلات مالية جد مهمة حسب ما جاء في التقرير الموضوعاتي لأكتوبر سنة 2023 للمجلس الأعلى للحسابات حول تفعيل الجهوية المتقدمة، وهنا نتساءل معكم عن أسباب التأخير في تفعيلها وانطلاق تدخلاتها في التنمية المحلية؛

- توزيع الاستثمارات العمومية وفق عدالة مجالية لتحفيز التنافسية الترابية، بالاعتماد على توفير الشروط الضرورية لتوفير مناخ الأعمال في جهوية قادرة على استقطاب المستثمرين الوطنيين والدوليين، يراعي خصوصيات كل جهة على حدة ويشجع المبادرة الخاصة ويتيح إمكانية تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السيد الوزير،

صراحة، مجهودات جبارة تقوم بها وزارتكم من خلال السادة الولاة والعمال ورجال السلطة في جميع تراب المملكة، كما أن تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ليس مسؤولية وزارة الداخلية وحدها، بل يجب أن يعتمد على مادة انتقائية وتضافر الجهود بالتشارك بين القطاعات الوزارية المؤسساتية المعنية حول نفس المجالات، ويجب أن يعتمد كذلك على مبدأ المسؤولية الترابية الجهوية لتحديد الأولويات وصياغة المشاريع لتقوية جاذبية المجالات المستهدفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن التعقيب الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي لحسن.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم القيم.

وأود أن أشير إلى أن برنامج تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية بالعالم القروي، الذي انطلق سنة 2016، شكل نقلة نوعية في مجال تحقيق التنمية

ببلادنا، وهنا نستحضر جميعا الرؤية الملكية السامية لإطلاق هذا البرنامج بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2015، الذي يهدف إلى تمويل مشاريع البنيات التحتية في الجماعات الترابية والجهات النائية والمناطق ضعيفة التجهيز.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا البرنامج يعتبر من أحسن البرامج على مستوى الالتقائية، لأنه يشرك مجموعة من المتدخلين، الدولة من جهة عبر وزارة الداخلية، من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووزارة التجهيز والفلاحة والتربية الوطنية والصحة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للجهات، وقد مكن هذا البرنامج من تدارك خصاص كبير على مستوى البنيات التحتية للعالم القروي.

السيد الوزير المحترم،

لابد من الإشادة والتنويه بالنجاحات التي حققها هذا البرنامج، من خلال إنجاز المشاريع في قطاعات التزويد بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية، وتأهيل البنيات التحتية لقطاعي التعليم والصحة، وكذا بناء وتهيئة وإصلاح الطرق والمسالك القروية.

وعليه، فإننا ندعو إلى ضرورة خلق برامج أخرى لمواكبة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، ونحن كمنتخبين دورنا هو إيصال هموم المواطنين والمواطنات، وهمهم اليوم، السيد الوزير المحترم، ينصب أكثر على الماء، وفي هذا الصدد فإننا ندعو إلى تسريع وثيرة المشاريع التي مازالت مفتوحة لإيصال الماء الشروب لكل منزل بالعالم القروي.

وإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقومون بها، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وهي مناسبة كذلك لنتوجه إليكم، السيد الوزير المحترم، بجزيل الشكر وعظيم الامتنان ومن خلالكم إلى كل أطر وزارة الداخلية وكل ولاة وعمال صاحب الجلالة، الذين لا يدخرون جهدا في تنزيل مضامين هذا البرنامج، الذي نتمنى إخراج نسخة أخرى منه في أقرب الآجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار التعقيب، نمر إلى كلمة فريق الوحدة والتعادلية.

السي حلمي، تفضل.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

الشكر لكم السيد الوزير، على ما تفضلتم بعرضه من معطيات حول حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والذي انطلق العمل به سنة 2017.

لقد أضحى من بين البرامج المركزية والمحددة لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ببلادنا، وهو على هذا المستوى لازال يكتسي راهنية كبرى، خصوصا بالنظر إلى الصعوبات الطبيعية والأزمات المتغيرة المتلاحقة، والتي أماطت اللثام على استمرار بعض مظاهر التفاوتات المجالية والاجتماعية، والتي تشكل دعوة صريحة للتغيير والانخراط بكل مسؤولية وروح وطنية في مواصلة الإصلاحات العميقة والمشاريع الكبرى التي تم إنجازها، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم،

ما دامت المناسبة شرط، فمن الواجب أن نهنئ وزارة الداخلية على المقاربة التي اعتمدتها في تنزيله والتي جعلت منه أحد الرافعات الأساسية، ولاستدراك العجز التنموي في العديد من المناطق، بما فيها الجماعات الترابية.

والنتائج التي تحققت إلى حدود اليوم في إنجاز هذا البرنامج، ما هي إلا دليل آخر على الإرادة القوية لهذه الحكومة للتصالح مع المجال وإحداث القطائع الضرورية مع التنمية بسرعة متفاوتة ما بين جهات المملكة.

السيدات والسادة،

نحن أمام برنامج تلتقي فيه كل السياسات العمومية، والحمد لله النتائج المحققة تبعث على التفاؤل، لكن بلوغ الأهداف المعلنة تبقى شديدة الارتباط بتسريع وثيرة إنجاز أوراش تنمية كبرى، خصوصا ما يرتبط بتقوية أدوار الجهات في هذا الخصوص، وتوفير الأطر المؤهلة والكفاءات بالجماعات الترابية، والتوزيع العادل والفعال للاستثمار العمومي بين المجالات الترابية، بما يساهم في بلوغ النموذج التنموي الجديد الذي يطمح المغرب من خلاله إلى إرساء النجاعة المستدامة والإنصاف والعدالة المجالية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة الآن للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

ما غنطولش بزاف، لكن اللي بغيت نقول نشير لواحد 3 ولا 4 دالنقط اللي هوما مهمين.

هذا برنامج اللي تقريبا من البرامج القلال اللي عليه إجماع، تقريبا الجميع على النجاح ديالو، وهاذ القضية لاش تتعود؟ تعود للطريقة ديال العمل، الطريق باش تدار البرنامج والطريقة باش تنفذ البرنامج والالتقائية اللي مكن منها هاذ البرنامج، هاذو مجموعة ديال الخلاصات اللي يمكن نخرجو بها اليوم.

اليوم، البرنامج فالسنة الأخيرة ديالو، بطبيعة الحال 23 سنة ديال التنزيل وسنة ديال البرمجة، يعني كيخلي لنا 24 باش نكملو ما تبقى من هاذ البرنامج اللي غنكملوه إن شاء الله في 24.

هذا كيعني آش؟ كيعني بأننا خصنا من اليوم، وراه ماشي عاد، راه بديناه نفكرو فالبرنامج المقبل، البرنامج المقبل اللي خصو بطبيعة الحال يكرس النجاحات اللي عرفها هاذ البرنامج، وفي نفس الوقت يحارب بعض العيوب، لأن البرنامج واخا هو ناجح، راه فيه مجموعة ديال الإشكاليات اللي تطرحو، واللي تطرحو خلال التنزيل ديالو، اللي اليوم فالبرنامج المقبل إن شاء الله خصنا نعملو كاملين بنا بأننا نتفاداوهم، البرنامج المقبل إن شاء الله غيتوجد، واللي غنزلو به.

ومرة أخرى وكنأكد على واحد القضية، أن هاذ البرنامج ماشي برنامج اللي جاي باش يتدار عوض برامج قطاعية ديال القطاعات الحكومية، هذا برنامج تكميلي، واللي الهدف ديالو يمشي فين البرامج القطاعية ما قدراتش توصل، لهذا احنا خدامين كاملين بنا، الحكومة خدامة والجميع خدام باش هاذ البرنامج يكون موجود إن شاء الله في أقرب الآجال باش يمكن لنا نبداو في التنزيل ديالو حين تتاح الفرصة إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نواصل مع الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية حول تطوير الجهوية المتقدمة والتي تجمعها وحدة الموضوع أيضا.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار حول "آفاق تطوير الجهوية المتقدمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

السي عبد الإله، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم حول آفاق تطوير الجهوية المتقدمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل تجويد وتطوير مسار الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الثالث في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السي يونس.

المستشار السيد يونس ملال:

نفس السؤال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتطوير الجهوية المتقدمة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، واصلت وزارة الداخلية مسار توطيد خيار الجهوية المتقدمة وتسريع الأوراش المرتبطة به وذلك من خلال القيام برزنامة من الإجراءات والتدابير، نذكر منها:

- ✓ استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية من خلال العمل على إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية المتبقية؛
- ✓ دعم آلية التعاقد بين الدولة والجهات لتمكين هذه الأخيرة من مواصلة اختصاصاتها وتنزيل برامجها التنموية؛
- ✓ تحويل الاعتمادات الملتزم بها مع الجهات في إطار مقتضيات الفصل 141 من الدستور والمادة 188 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات؛
- ✓ مواكبة الجهات في تفعيل آليتي برمجة التنمية وإعداد التراب من خلال تفعيل المرسوم الجديد المتعلق بإعداد وبرنامج التنمية الجهوية؛
- ✓ استكمال تجويد وتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة من خلال الملاءمة التشريعية والتنظيمية، عبر اعتماد كل من مشروع المرسوم بخصوص التعاقد، يحدد منهجية إعداد وتنفيذ العقود بين

الدولة والجهات؛

- ✓ دعم التعاون والشراكة على المستويين الوطني والدولي، وكذا دعم آليات تنفيذ المشاريع؛
- ✓ مواكبة الجماعات الترابية في إرساء وتفعيل آليات الحوار والتشاور، وذلك لبلوغ حكامة جيدة وتحسين ظروف ولوج المواطنين للخدمات الاجتماعية، وتسريع التحول الرقمي عبر الانخراط في المخطط الوطني للتحول الرقمي؛
- ✓ التكوين وتقوية قدرات الموارد البشرية للجماعات الترابية، وتعزيز تنظيم الإدارة الترابية؛
- ✓ تفعيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري عبر استكمال تنزيل التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بوزارة الداخلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تشكل الجهوية المتقدمة منعطفا هاما في المسار التنموي بالمغرب، وفرصة لتكريس التقائية السياسات العمومية القطاعية على المستوى الترابي.

وفي هذا الإطار، وطبقا لمقتضيات الدستور وكذا القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، ولاسيما القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، بادرت جهات المملكة إلى إعداد تصاميمها لإعداد التراب، وكذا برنامج التنمية الجهوية، وذلك وفق مقاربة تشاورية على المستويين المحلي والقطاعي، وباعتماد رؤية استراتيجية واستشرافية على مدى 25 سنة.

وفي هذا السياق، قامت وزارة الداخلية بمواكبة وتتبع إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، حيث تم التأشير على المقررات المتخذة بشأن عشرة تصاميم جهوية لإعداد التراب، كما يوجد مشروع التصميم الخاص بجهة الدار البيضاء- سطات في طور التأشير، ومشروع التصميم الخاص بجهة درعة-تافيلالت في طور الدراسة.

وبرسم الولاية الانتدابية الحالية، توصلت وزارة الداخلية بإحدى عشر برنامج تنمية جهوية، حيث تم التأشير على ست برامج، وتوجد خمس برامج في قيد التأشير، ويقدر المبلغ الإجمالي لبرنامج التنمية الجهوية الإحدى عشر المتوصل بها بحوالي 239 مليار درهم، تهم 2031 مشروع، أما المساهمات المالية للجهات وتقدر بحوالي 71 مليار درهم.

وعلى صعيد آخر، عملت وزارة الداخلية على بلورة مشروع مرسوم يتعلق بتحديد شكليات وشروط إبرام وتنفيذ العقد بين الدولة والجهة، غايته تجاوز المعيقات التي واجهت التنزيل السليم لهذا الورش، كما قامت بمواكبة الجهات في إعداد وتنزيل الجيل الأول لعقود البرنامج بين الدولة والجهات وباقي الشركاء المعنيين، وفق مقاربة تشاركية مندمجة، وذلك للمساهمة في إنجاز برنامج ومشاريع أفقية بين قطاعية ومشاريع متعددة التمويل بين العمومي والخاص ذات الوقع الإيجابي على المجالات الترابية وساكنتها.

وفي هذا الإطار، فقد تم خلال المدة الانتدابية السابقة التأشير على 7 برامج عقود- برامج بين الدولة والجهة بكلفة إجمالية تقدر بـ 35 مليار درهم لتنزيل 286 مشروعا، تهم مجموعة من المجالات، نذكر من بينها: البنيات التحتية وتأهيل المدن والمراكز القروية الصاعدة وتوسعة التكوين المهني... إلى آخره.

وفي هذا السياق، وبخصوص تنفيذ عقود برامج بين الدولة والجهات، فإن أغلب المشاريع المدرجة بها كانت موضوع اتفاقيات شراكة وملاحق اتفاقيات موقعة مع الأطراف المعنية، وأن جل هذه المشاريع بلغت مراحل متقدمة من الإنجاز.

وتماشيا مع ورش الجهوية المتقدمة ومضامين النموذج التنموي الجديد، ومن أجل تجاوز الإكراهات التي يعرفها النموذج الراهن لتدبير قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، وبعد صدور القانون رقم 83.21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية المتعددة الخدمات، وضعت وزارة الداخلية خارطة الطريق وبرنامج عمل مكثف لتفعيل اشتغال الدفعة الأولى من هذه الشركات خلال السنة الجارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشكل تكوين أعضاء المجالس المنتخبة وموظفي الجماعات الترابية عنصرا أساسيا لتطوير مسار الجهوية المتقدمة ببلادنا.

وفي هذا الإطار، تشتغل وزارة الداخلية حاليا على محورين لتطوير منظومة التكوين، يتعلقان بوضع نظام حكامة يتضمن الاحترافية في تدبير أنشطة التكوين الموجه للجماعات الترابية من جهة، والتطوير والرفع من أنشطة التكوين من جهة أخرى.

فكما لا يخفى عليكم، لا يمكن بلوغ الأهداف المتوخاة من الجهوية المتقدمة دون تنفيذ وتنزيل ورش اللاتمركز الإداري، لهذا وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، قامت الحكومة بإعداد وإصدار المرسوم. 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري الذي ساهمت وزارة الداخلية بشكل كبير في إعداده.

وتطبيقا لمقتضيات هذا الميثاق، قامت الوزارة بإعداد تصميمها المديري للاتمركز الإداري الذي روعي فيه تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المتمثلة أساسا في مواكبة ودعم الجهوية المتقدمة، ومواكبة تنزيل الأوراش الكبرى للدولة، وتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل وتقريب الخدمات من المرتفقين، وتحسين ظروف عمل موظفي الوزارات.

والجدير بالذكر أن التصميم المديري لوزارة الداخلية، كان التصميم الوحيد الذي تمت المصادقة عليه من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري.

هذا، وقد تضمن هذا التصميم نقل أو تفويض، ما مجموعه 107 اختصاصا تقريريا من المستوى المركزي إلى المستوى اللامركز، وتهم هذه

الاختصاصات مجالات متنوعة، منها تدبير الموارد البشرية وتنظيم قطاع النقل بواسطة سيارات الأجرة وحماية المستهلك وتدبير شؤون الجماعات السلالية والأراضي المملوكة لها، والتنسيق والتتبع لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمالية المحلية والتعاون بين الجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، تم تحقيق غالبية الأهداف المسطرة لهذا التصميم، حيث تم نقل أو تفويض ما يناهز 85% من الاختصاصات المبرمجة به خلال مدة سريانه، والجدير بالذكر أن وزارة الداخلية حاليا منكبة على إعداد صيغة محينة جديدة لتصميمها المديري للاتمركز الإداري.

ومن ناحية أخرى، وتطبيقا لمقتضيات الميثاق السالف الذكر، تم إحداث على مستوى كل ولاية جهة كتابة عامة للشؤون الجهوية، تناط بها أعمال التنسيق والتتبع والمواكبة اللازمة لمساعدة والي الجهة في ممارسة صلاحياته.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى التعقيب، أعطي الكلمة مباشرة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي عبد الإله لفحل، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نحن متفقون معك على مضمون جوابكم، منوهين بمختلف المجهودات التي تقوم بها وزارتكم للرقي بهذا الورش الإصلاحي والمؤسساتي، الذي يرنو إلى بناء نموذج وطني قائم على الحكامة الترابية لتحقيق التنمية المستدامة، المغرب انخرط بكل مسؤولية منذ السبعينات من القرن الماضي إلى إحداث الجهات الاقتصادية لترقى في دستور 2011 إلى مستوى الجهوية الموسعة، كخيار استراتيجي لتعزيز اللاتمركز الإداري وتوطيد دعائم التنمية المندمجة.

وعمل الجهة ساهم بشكل كبير في تنمية الأقاليم والجماعات القروية في فك العزلة ومحاربة الهدر المدرسي، عبر تزويد الجماعات بالنقل المدرسي، الذي يحارب الهدر المدرسي وينخرط الطفل القروي في المدار الحضري بشكل لائق للتعليم، ووزارتكم تشرف بذلك عبر شراكة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشكل كبير من النقل المدرسي وبناء دور الطالب والطالبة.

وأشيد بجهة الدار البيضاء-سطات التي توزع ميزانيتها بشكل عادل على باقي الأقاليم، وأتمنى أن تكون باقي الجهات في هذا المستوى لتتمكن جميع الأقاليم من تنمية جماعاتها وأقاليمها لنكون في المستوى المطلوب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

السي السالك، تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

كما جاء على لسانكم، السيد الوزير، حظيت الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري بعناية مولوية سامية من طرف صاحب الجلالة أعز الله أمره، لأهميتها الاستراتيجية التي تهدف بالأساس بالنهوض بالتنمية المستدامة والتقليص من التفاوتات المجالية والترابية بين جهات المملكة.

وعلى ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تشهدها بلادنا، إننا نسجل ارتياحنا بخصوص الجهود المبذولة والمحمودة من طرف وزارتكم في سبيل تطوير المسار وورش الجهوية المتقدمة، موازاة مع ورش اللاتمركز الإداري بشكل فعلي وعملي، يؤسس لتدبير إداري يؤطر العلاقات بين الإدارة المركزية والمصالح الممركزة بالجهات.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، وبعد مرور 8 سنوات على دخول القانون التنظيمي للجهات حيز التنفيذ، لابد من ابتكار المزيد من الحلول من أجل تطوير وتسريع نقل الوسائل والآليات الأساسية للجماعات الترابية، بما فيها الجهات، خصوصا فيما يرتبط بتدبير الجانب المالي وتنويع الموارد الذاتية وضرورة استكمال مشروع تبسيط المساطر الإدارية بالشكل الكامل ورقمنة الإدارة وتحديثها، مع ضرورة تأهيل العنصر البشري.

ومن جهة أخرى، السيد الوزير، فإننا نسجل بإيجاب الجهود المتتالية للجنة القيادة الخاصة بتنزيل ورش الجهوية المتقدمة بالأقاليم الجنوبية وتعزيز آليات اللاتمركز الإداري التي تبرز عن الحس العالي لجميع الفاعلين.

وفي الختام، السيد الوزير، نلاحظ أن هناك عجز كبير لهذه الجهات والأقاليم الجنوبية من أجل التمويل الذاتي، الذي نطمح إليه جميعا.

ونلتمس منكم مجهودا إضافيا وأخذ تدابير وقرارات صارمة لتعزيز وتنويع المداخيل الذاتية للجهات والأقاليم والجماعات الترابية، خصوصا جهة العيون-الساقية الحمراء.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى آخر تعقيب في محور "الجهوية المتقدمة" للفريق الحركي.

السي يونس، تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

مما لا شك فيه أن خيار الجهوية المتقدمة كيعتبر واحد الخيار استراتيجي

لبلادنا، اللي مؤطر بواحد المرجعية دستورية ثابتة، اللي كان من الأهداف ديالو تطوير بنية الدولة والمجتمع من خلال توزيع اختصاصات اتخاذ القرار التنموي بين الفاعل المركزي والفاعل الترابي.

وزارة الداخلية وتحت الإشراف الحكيم ديالكم من الولاية السابقة، انكبت على بلورة واحد الترسانة جد مهمة من القوانين والتنظيمات، اللي الأساس ديالها هو التسريع بمأسسة هذا الورش.

واليوم، ومن بعد 8 ديال السنوات على البدء في التنزيل ديالو، لابد لنا ما ندیرو واحد الوقفة ديال التقييم والتقويم ديال الاختلالات وديال النتائج، باش نقدرو نمرو سريعا من واحد الفترة ديال واحد التمرين تأسيسي، تمرين ديمقراطي إلى مرحلة نضج تدبيري.

السيد الوزير المحترم،

كما نوهنا مرارا على المساعي ديالكم والمجهودات ديالكم من أجل التسريع بنقل الاختصاصات الذاتية للمجالس المنتخبة، نعبر عن امتعاضنا للتماطل، ولا، لا بغينا نقولو، التردد ديال بعض القطاعات الوزارية، على الرفع ديال اليد ديالها على هاذ الاختصاصات.

وبما أننا كنهضرو على الجهوية المتقدمة وعلاقتها بالتنمية، لابد لنا ما ندیرو واحد القراءة في مؤشرات التنمية الجهوية فبلادنا، اللي كتتميز بواحد السيطرة ديال واحد ثلاثة د الجهات اللي نقدرو نسميوها متقدمة أو محظوظة على مجمل الاستثمارات، اليوم عندنا جهة الدار البيضاء الكبرى، جهة طنجة – الحسيمة، جهة الرباط – القنيطرة، كتساهم بأكثر من 58% من الناتج الوطني الخام، فيما باقي الجهات التسعة يالاه كتساهم بواحد 48% بواحد النسب جد متفاوتة.

وهاذ الشي هذا كيساعدنا باش نعيدو النظر فمعايير، ليس فقط فمعايير توزيع الميزانيات باش نقدرو ندیرو حتى مؤشر التنمية البشرية، مؤشر التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا في توجيه الاستثمارات، باش نقدرو نعطيو الحق لهاذ الجهات هاذي اللي ما اخذاتش حقها.

وبما أن التنمية مرتبطة أساسا بوثيقة برامج التنمية، نتمنى من المجالس المنتخبة أنها تجاوز ذيك العقدة ديال القطيعة مع البرامج السابقة، لاسيما فاش كنهضرو على اتفاقيات مبرمة مع قطاعات عمومية، وأنها تتجاوز ذيك مسألة المحاصصة السياسية فالبرامج ديالها.

تحدثتو، السيد الوزير، على واحد المسألة مهمة اللي غادي نختم بها هي مسألة الحكامة والتكوين، واحنا فحزب الحركة الشعبية، كنشاطروكم الرأي وكنعتقدو أن الهيئات السياسية اليوم مدعوة أنها تنتج لنا واحد النخب سياسية لها من الكفاءة الأكاديمية والميدانية ما يمكنها من تسيير الأمور، وأكثر من هذا وذاك، عندها الغيرة وعندها حب هاذ الوطن باش نقدرو نزيدو به للقدام كما بغاه سيدنا الله ينصرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، التفاعل مع التعقيب.

تفضلوا السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.. باقة شي بركة، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

ما غنطولش، اللي بغيت نقول بعجالة.

أن مسار الجهوية المتقدمة راه ماشي هدف فحد ذاتو، هو مسار، مسار بدا 8 سنين، وغيبقى غادي فالوقت، لأن ما.. خصو تجويد، خصو كل مرحلة، مرحلة خصنا نتوقفو فيها ونعاودو نشوفو فين وصلنا، ونشوفو فين خطينا، وفين نجحنا، وهو مسار اللي غنمشيو فيه، وهاذ المسألة ديال الجهوية المتقدمة مسألة مفروغ منها، التوجيهات الملكية السامية فهاذ الإطار حسمت فهاذ الموضوع، الجهة هي اللبنة الأساسية ديال التنظيم ديال بلادنا، هذا هو الأهم.

كتبقى قضية إمتا غنحسو بأن عندنا جهوية؟ راه ما يمكنش نحسو بها ما حد ميثاق اللاتمركز الإداري ما خرجش لحيز الوجود، اليوم هذا هو الإشكال الكبير اللي عندنا، خصو يتطبق فأقرب الآجال، لأن هو اللي غادي يعطي لنا ماشي غير الانطباع فقط، لكن نحسو بأن وصلنا لواحد الجهوية اللي بغينا.

لأن اليوم، اليوم تنتكلمو احنا فـ 2024 ومازال اليوم المواطنين باش يقضيو واحد المجموعة ديال أسميتو.. خصو يجي حتى للرباط ويطلع للرباط، أنا ما عندها حتى معنى، ما عندها حتى معنى، والتوجيهات ديال سيدنا فهاذ المجال محسومة، المجال الجهوي هو فين خصو يتحلو المشاكل، هو فيه خصو يتوضعو البرامج، هو فين خصو يدار لجميع المشاريع، خصها تدار، والالتقائية تكون فالمجال الجهوي.

ونعاود نقول واحد الكلمة اللي قلتها البارح، ما حدنا الميزانيات تيتصاوبو على صعيد المركزية وتيهودو للصعيد المحلي راه احنا فالطريق الخطأ، نهار اللي يبداو الميزانيات ديالولنا يتصاوبو على الصعيد المحلي ويطلعو للتجميع والمصادقة عليهم على الصعيد المركزي ويعاودو ينزلو للمستوى المحلي اللي التنزيل ديالهم والبرمجة ديالهم والتفعيل ديالهم، ذيك الساعة عاد غادي نكونو وصلنا للحقيقة للجهوية اللي بغينا.

ماشي مسألة واش نعطيو اختصاصات ذاتية تقوم بها الجهة، راه إيلا ما كانش هذا.. راه الكل لا يتجزأ، وإذا ما مشاش مع بعضو واخا نعطيوه الاختصاصات اللي أعطيناه راه ما غنوصلو حتى لحاجة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالين الموالين حول "مساهمة الأراضي السلالية في خلق التنمية"، وتجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي المدني.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم على مساهمة الأراضي السلالية في خلق التنمية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي المصطفى، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن الأراضي السلالية في المغرب تكتسي أبعادا تتجاوز الأبعاد العقارية والاقتصادية، فهي معطى ثقافي يسهم في تعزيز الانتماء للجامعات البشرية المكونة للهوية المغربية، فالأراضي السلالية تعزز الانتماء الجماعي والقيم المشتركة لدى أفراد يذوبون في هوية محلية منتمية إلى هوية وطنية جامعة.

ولعل هذه الأبعاد هي التي جعلت هذه الأراضي مصدر ثروة للجماعة السلالية المغربية والمحفز الأساسي لأفراد هذه الجماعات للدفاع عن جماعتهم ومصالحها، مع ما يثيره ذلك من صراعات حول هذه الأراضي تستمر إلى يومنا هذا.

وهذه الصراعات والمشاكل ناجمة بالأساس عن الانتقال اللي عرفه المغرب من اقتصاد عرفي جماعي إلى اقتصاد رأسمالي فردي، حيث اختارت فيه الدولة استهداف هذه الأراضي في مرحلة أولى بمشاريع استثمارية في إطار عقود الكراء وعقود التفويت قبل أن تتجه مؤخرا لتصفية هذا النظام العقاري عبر تمليكه لأعضاء الجماعات السلالية، نساء ورجالا.

وهذا الانتقال يطرح مشاكل كثيرة مرتبطة بالتحديد الإداري والتحفيظ وتحديد ذوي الحقوق، أعضاء الجماعات السلالية المستفيدة، كما يطرح مشكلا كبيرا مرتبطا بالتفويتات على الشياع التي انتشرت في وقت سابق بين أفراد هذه الجماعات السلالية وأشخاص من خارجها، بواسطة عقود عرفية.

كما يثير هذا الانتقال أيضا تحدي يتعلق بجعل أراضي الجموع في خدمة وتنمية الجماعات الترابية داخل مجالاتها الترابية، وهي الإشكاليات التي نسائلكم بخصوصها، السيد الوزير، سواء في المدارات السقوية المحددة أو خارج هذه المدارات، خاصة ما يتعلق بحصيلة ورش تسريع تصفية الوضعية القانونية لأراضي الجماعات السلالية بالمغرب من أجل توفير العقار المحفظ بصفة نهائية، قصد الاستثمار الاقتصادي أو التمليك لفائدة أعضاء الجماعات السلالية، هذا فضلا عن ورش إصلاح الإطار التشريعي القانوني المنظم لتدبير أراضي الجموع لبلادنا وجعلها حقيقة في خدمة التنمية بأبعادها المختلفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير على السؤالين معا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنظر إلى مساحة أراضي الجماعات السلالية المهمة والتي تناهز 15.6 مليون هكتار، واعتبارا لتوزيعها الجغرافي الذي يهم مجموع التراب الوطني، وكذلك تنوع خصائصها ما بين فلاحي سقوي وبوري وغابوي ورعوي وحضري وشبه حضري.

فإن هذه الأراضي مطالبة بلعب أدوار اقتصادية مهمة في ميادين الفلاحة والرعي والسكن والصناعة والتجارة والخدمات والسياحة والمناجم والمقالع، إلى غير ذلك من الأنشطة ذات الوقع الاقتصادي والتنموي.

وانسجاما مع الفرص الاستثمارية الهائلة التي تتيحها هذه الأراضي، فإن مصالح وزارة الداخلية تعمل جاهدة على تعبئة هذه الأوعية العقارية، وكذا على تأطير وحث ملاكها من أفراد الجماعات السلالية من أجل الانخراط في الدينامية التي أسستها المبادرات الملكية السامية، من خلال الأوراش الهامة التي كرستها الإصلاحات التي عرفتها أراضي الجماعات السلالية من قبيل:

- تنمية الاستثمار الفلاحي فوق الأراضي السلالية من خلال تعبئة المزيد من العقارات، حيث تم رصد ما يزيد عن 100 ألف هكتار للكراء؛

- تمليك الأراضي الفلاحية البورية لفائدة أعضاء الجماعات السلالية لتشمل ما لا يقل عن 670 ألف قطعة أرضية تم جردها وإحصاؤها بمساحة إجمالية تناهز 1.26 مليون هكتار؛

- استكمال عملية تمليك الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري بالمجان لفائدة ذوي الحقوق لتشمل ما لا يقل عن 347 ألف هكتار، حيث تم لحد الآن تحفيظ 259 ألف هكتار وتجزئة ما يناهز 98 ألف هكتار، واستخراج ما يقارب 10 آلاف رسم عقارين. هذا، بالإضافة إلى البرنامج الذي باشرته الدولة مع برنامج "تحدي الألفية"، إذ تم استخراج 6783 رسم عقاري لمساحة ناهزت 49 ألف هكتار؛

- صر وجرد الأرصدة العقارية الضرورية لإنجاز المشاريع التنموية المختلفة بالمجالين الحضري وشبه الحضري، حيث مكنت هذه العملية من ضبط 41 ألف هكتار بالمجال الحضري و418 ألف هكتار بالمجال شبه حضري قابلة للتعبئة من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية الملائمة؛

- وأخيرا، الرفع من وتيرة التحفيظ العقاري، بعدما وصلت المساحة الإجمالية المحفظة حاليا إلى 5.1 مليون هكتار، مقابل 500 ألف هكتار سنة 2014.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي المداني، تفضل.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

هناك إجماع تام على تسريع وتيرة الاستثمار.

الاستثمارات مدخل أساسي لخلق فرص الشغل والتنمية الشاملة في بلادنا، وخاصة في العالم القروي، بمقابل ذلك يظل تشجيع الاستثمارات رهين بتوفير الوعاء العقاري المناسب الذي يضمن كافة الحقوق والاتفاقات، والخالي من كل المشاكل والعيوب والتعقيدات التي تعترضه.

والحال أن حصة كبيرة من الوعاء العقاري في العالم القروي تنضوي تحت نظام أراضي الجموع والسلالية والتي تقدر بحوالي 15 مليون هكتار غير مستثمر بالشكل اللائق والكافي، فتعبئة هذه الأراضي للاستثمار يعتبر مدخلا أساسيا للتنمية بالعالم القروي على وجه الخصوص من أجل خلق طبقة وسطى فلاحية ومواصلة دينامية تطوير سلاسل الإنتاج الفلاحي لضمان الأمن الغذائي ببلادنا.

ولكل ما سبق سينعكس حتما على استقرار الأسر وأبنائها، وسيخفف من موجات الهجرة غير المحسوبة نحو المدن والآثار السلبية الاجتماعية التي تصاحبها.

وإذ نثمن جهودكم ومبادراتكم، السيد الوزير المحترم، لتحيين الأنظمة القانونية للأراضي السلالية، سواء المتعلقة بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها وبالتحديد الإداري لها لأراضي الجماعات السلالية أو تلك المتعلقة بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، الذي أتاح تمكين المرأة بالانتفاع بأملاك الجماعة، تحقيقا لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

وكذا إمكانية تفويت الأراضي الجماعية للفاعلين الاقتصاديين الخواص، والذي جاء في سياق مضامين الرسالة السامية لجلالته بمناسبة المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في دجنبر 2015 بالصخيرات.

وثقتنا فيكم كبيرة خلال هذه الولاية الحكومية لتسريع تنزيل هذا الورش الاستراتيجي الذي بدأت معالمه تتضح مع مطلع 2021، بانطلاق برامج كراء العقارات الجماعية لفائدة الاستثمار الفلاحي وفق المسطرة الجديدة، بموجب القانون 62.17 ومرسومه التطبيقي.

فحجم التحديات والرهانات التي تواجه بلادنا كبير جدا، خاصة في ظل مناخ إقليمي ودولي غير المستقر، يتطلب منا جميعا التعبئة ومضاعفة الجهود في سبيل توفير مناخ أعمال محفز لكل المستثمرين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن، التعقيب الموالي لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السي المصطفى.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة لا يسعني إلا أن أنوه بالمجهود الذي تباشره وزارة الداخلية، في إطار جعل هاذ المكون الأساسي للهوية المغربية المتعلق بأراضي الجموع في خدمة التنمية.

لكننا نؤكد على أنه الإصلاح القانوني للإطار القانوني المنظم لأراضي الجموع والذي ينهل من ظهير 1919، أعتقد على أن هاذ الأمر هذا، هو من بين التحديات الأساسية التي يتعين كسبها في أفق جعل - كما قلنا هاذ الأراضي الجماعية والسلالية - في خدمة التنمية، لأنه الواقع يثبت على أنه كثرة المنازعات، كثرة المشاكل، تضخمها في كثير من الأحيان.

وأيضا هناك إشكال يتعلق.. الانكباب عليه هو كيف يتأتى لنا أن نجعل من مجموعة ديال الأراضي الجماعية، الأرصدة الجماعية ديال الجماعات السلالية في خدمة الجماعات الترابية، وجعله كأوعية عقارية لهذه الجماعات من أجل خلق الثروة وخلق التنمية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبين.

السيد وزير الداخلية:

وإذا سمحت السيد الرئيس المحترم، غادي نبدا منين كمل السيد المستشار المحترم.

كيف كتعرفو كاملين بأن القوانين المؤطرة للأراضي السلالية بقات سارية المفعول من 1919 حتى لـ 2019، يعني ما يقارب 100 سنة، تم إعادة النظر

فيهم في 2019، والهدف من إعادة النظر فالقوانين المنظمة للجماعات السلالية كان عندنا أهداف منها:

- الهدف الأول والأساسي، هو حماية هذا الرصيد العقاري المهم، اللي قلنا فالأول كيمثل تقريبا 15.5 مليون هكتار، واللي كيتستعملو الساكنة ديال هاذ الجماعات السلالية اللي كتقارب 4 دالمليون حتى لـ 5 دالمليون نسمة، هذا كان هو الهدف الأساسي؛

- ثانيا، الهدف الثاني كان هو وضع رهن إشارة الاستثمار هاذ الرصيد العقاري، وفهاذ الباب كانو التعليمات الملكية السامية فيما يخص مليون هكتار فالعالم القروي من أجل خلق طبقة متوسطة، واللي بدينا فيها العمل ابتداء من 2019-2020.

بطبيعة الحال وقعو بعض سميتو، كان كوفيد اللي بطبيعة الحال تتعرفو عشنا واحد الحاجة صعيبة، الجفاف اليوم، وهنا بغيت نشير لواحد القضية، القانون الجديد للأراضي السلالية حدد كيفية أساسية لكراء هاذ الأراضي هي عبر طلبات العروض، الأساس هو طلبات العروض، بطريقة مباشرة تيبقى حالات خاصة، أما طلب العروض هي القاعدة.

وهنا عندنا إشكال كبير، لأن الكثير من الأراضي تم الكراء ديالها مع الجفاف اللي تتعرفو بلادنا، الله يرحمنا، مجموعة من المستثمرين اضطروا أنهم يرجعو الأراضي وما يكملوش الاستثمار ديالهم اللي كان معول عليه فهاذ الأراضي.

إذن، كيف قلت، فالمجال الفلاحي مجموعة دالأراضي تم تخصيصها للكراء فالمجال الفلاحي، فمجال الاستثمار الصناعي والطاقي، إلى آخره، مجموعة من الأراضي تم التخصيص ديالها للاستثمار فهاذ الميدان، كاين الأراضي اللي هي موجودة داخل المدارات الحضارية ولا شبه الحضارية اللي كانت فالغالب دالأحيان كانو بعض الإشكالات كبرى، لأن كان كيتم الترامي عليها، وتتعرف البناء العشوائي، إلى آخره، تقرر بأن هاذ الأراضي يتم التفويت ديالها للأملاك الخاصة للدولة، لأن هي يمكن لها توضعها بسهولة رهن إشارة المستثمرين.

اللي بغيت نوصل لو، هو أن المحور الأساسي ديال إعادة النظر فهاذ القوانين ديال الجماعات الترابية، كان الهدف منه كيفاش يمكن هاذ الأراضي تستعمل، بطبيعة الحال، فالتنمية د بلادنا وفي تنمية المداخيل أساسا لذوي الحقوق، لأنه هوما فالأول والأخير هم أصحاب هاذ الأراضي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن "الحوار الاجتماعي الخاص بموظفي الجماعات الترابية"، موضوع السؤال العاشر والأخير في محور الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السي لحسن، تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الحوار الاجتماعي الخاص بموظفي الجماعات الترابية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

سؤال السيد المستشار المحترم، وكنستغل الفرصة بأن كاين إخوان النقابات كاملين هنا مجموعين باش نوضح واحد ثلاثة د النقط.

بطبيعة الحال الحوار القطاعي للجماعات الترابية مع النقابات كان مستمرا، آخر الاجتماعات اللي كانو مهمين كانو في 2019، على الأساس ديالهم تم الاتفاق على مجموعة د النقط.

2019 جات كوفيد حبسو، إلى آخره، تحبست النقاشات، ومع هذا بقينا خدامين على ذاك الشي اللي كان الاتفاق عليه، وكنا دائما مستعدين وحتى للآن مستعدين أننا نجلسو مع الإخوان دالنقابات باش ندرجو جميع النقط.

غير هو بغيت نشير لواحد القضية، ما تنديرش الإضراب عاد تنطلبو نجلسو، تنجلسو وإذا ما تفهمناش تمشيو الإضراب، ولا تنطلبو نجلسو وإذا ما جلسناش عاد تمشيو للإضراب، ما شي تنبداو بالإضراب عاد نجلسو، زعما، أنا تنقول لكم، وهنا كان الإخوان دالنقابات كاملين، مستعدين نجلسو فأي وقت، بحق ماشي تحت ضغط دالإضراب، حبسو الإضراب وأجيو مرحبا بكم فأي وساعة بغيتو، احنا مستعدين، أما باش نجلسو والإخوان دايرين الإضراب على برا واحنا جالسين الداخل، لا، ما شي نقاش صحي.

اليوم، الجماعة الترابية تتعرف إضرابات متتالية، الإضراب حق مضمون حتى واحد ما تيقول ما اسميتو، ولكن تنقول لكم وإلى بغيتو تجلسو احنا مستعدين فأي وقت وحين.

غير هي نتفاهمو، ديرو البرنامج ديالكم وقولو لنا أشنو بغيتو، واحنا مستعدين نتفاعلو معهم، واحنا خدامين على ذاك الشي اللي اتفقنا عليه فـ 2019 راه مازال خدامين عليه، ما لغيناهش، خدامين وباقي خدامين على الصيغة اللي كنا متفقين عليها فـ 2019، ومستعدين نحينوها فأي وقت بغيتو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب المجموعة المحترمة، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في ظل أهمية الجماعات الترابية ودورها ومهامها الدستورية واختصاصاته المالية، ومن أجل تمكينه من الانخراط في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمختلف الخدمات التي تقدم للمواطنين بشكل يومي، فإن أساسها والدور المحوري الذي تلعبه الموارد البشرية، باعتبارها اللبنة الأساسية لتحقيق الإنتاجية المطلوبة ومواكبة التنمية المنشودة، لذا المفروض تحفيزها وخلق بنية استقبال لجلب المزيد من الأطر لتنزيل وتفعيل الأوراش المحلية.

لكن، الواقع المعاش يرتبط بالتمييز والحيف الذي تواجه موظفات وموظفي الجماعات الترابية على مستوى وضعيتهم الإدارية التي تعتريها العديد من الاختلالات، حسب الفئات مقارنة مع باقي الموظفات والموظفين في القطاعات العمومية الأخرى.

فالجماعات الترابية اليوم تعرف احتقانا غير مسبوق وتعيش على إيقاع احتجاجات متتالية منذ يوليوز الماضي، نتيجة التعليق المفاجئ للحوار الاجتماعي منذ مارس الماضي من طرف الوزارة وعدم الوفاء بالالتزامات المتضمنة باتفاق 25 دجنبر 2019، أعطانا الوعد السيد الوزير بأنه راه الالتزامات راه باقي غادي تتنفذ، هذا مستجد اللي مزيان.

إن الجمود الذي يعتلي الملف المطلبي لموظفي الجماعات الترابية مع غياب نظام تعويضات منصف ومحفز تحقق من خلاله العدالة الأجرية.

كما أن نهج تفعيل المؤسسات الاجتماعية يطبعه البطء في خروجه إلى حيز الوجود والنظام الأساسي كذلك باقي عالقين منذ اتفاق 2002.

هذا، بالإضافة إلى الملفات المعروضة في إطار اللجن التقنية الموضوعاتية التي لم تتقدم في أشغالها بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الأطر الإدارية للمديرية العامة للجماعات الترابية والشركاء الاجتماعيين.

وهنا نسائل الوزارة عن مدى حسمها في الملفات المحالة على لجنة القيادة، ومن أبرز هذه الملفات:

- ✓ الزيادة العامة في الأجور؛
- ✓ إقرار نظام التعويضات الخاصة بالقطاع؛
- ✓ تسوية الوضعية الإدارية لحاملي الشهادات؛
- ✓ إنصاف خريجي مراكز التكوين الإداري والأعوان العموميين؛
- ✓ تسوية وضعية التقنيين ما قبل 2006؛
- ✓ والاستجابة لمطالب أجراء التدبير المفوض - لقطاع النظافة؛
- ✓ تحفيز المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين إسوة بزملائهم في قطاع التعليم؛
- ✓ ترسيم وضعية الممرضين والأطباء، إسوة بزملائهم في قطاع الصحة؛
- ✓ فتح درجات الترقي في وجه بعض الفئات التي توقف مسارها المهني، يعني المتصرفون التقنيين، إلى آخره المحللون؛
- ✓ معالجة ملف العرضيين.

السيد الوزير،

هي ملفات عالقة تتطلب معالجتها في إطار حوار جدي ومسؤول يفضي إلى نتائج عملية وملموسة وفق جدولة زمنية مضبوطة، على غرار بعض القطاعات العمومية الذي رفضت النقابات وتوصلت إلى حلول، لكن للأسف تم إغلاق باب الحوار من طرف الوزارة وحث رؤساء الجماعات الترابية على مباشرة اقتطاع غير مشروع لأجور الموظفين.

وبناء على ما سبق، نطالب الوزارة العمل على مواجهة كل القضايا المطروحة على القطاع وتجنب المزيد من الاحتقان الذي ليس في مصلحة أي واحد، والحوار المنتج راه فضيلة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

وإذا جاوبتك السيد المستشار راه دخلنا فالحوار القطاعي، ودخلنا فأسميو، لكن واحد المجموعة د النقط اللي بغيت نشير لهم:

أولا، فيما يخص الموظفين ديال الجماعات الترابية، أنا تنقولها وتنعاودها، إذا بغينا موظفين أكفاء وبغينا موظفين اللي فالمستوى دالجماعات الترابية، خصهم يكون عندهم تحفيزات اللي كيتطابقو مع هاذ الشي اللي مطلوب منهم، هاذي زعما قاعدة مآمن بها ومتفقين عليها، ما يمكنش تطلبو واحد السيد يدير واحد الجهد أكثر من اللازم، وفي نفس الوقت ما يكونش عندو الشي اللي خصو يكون عندو هاذ الشي متفقين منو.

الآن بطبيعة الحال هاذ الشي كان التجويد ديالو، خصنا نجلسو مع بعضنا ونخرجو كاع اللي خصو يخرج باش يمكن نجودو العمل ديال الأطر ديال الجماعات الترابية.

وكنعاودو بأن وزارة الداخلية بلا هاذ الأطر راه ما عندها ما تدير، راه هوما العمود الفقري.

القضية ديال الاقتطاعات غير قانونية وأسميتو، أنا تنآمن بواحد المبدأ،

العمل تيقابله الأجر، ما تيكونش العمل ما تيكونش الأجر، احنا واضحين وزعما تنقولها ونعاودوها الأجر مقابل العمل.

الإضراب حق مضمون، حتى واحد ما تيحيدو، لكن حين تدير الإضراب تتكون مقتنع بأنه عندو تبعات ديالو.

هذا ما تيمنعش، الأساسي ماشي هو هذا، الأساسي هو كيفاش نمشيو للمستقبل، كيف قلت لكم، وهنا تنهضر مع الإخوان د الكونفدرالية ومع النقابات الأخرى.

احنا مستعدين من غدا نجلسو ونتذاكرو ونحلو الإشكاليات ونشوفو كيفاش نحفزو هاذ الموظفين، وكيفاش يتم التحفيز ديالهم على المدى الطويل، ماشي فقط على المدى القصير، لكن هذا كيلزمنا أننا نكونو واعيين آش كنديرو، الإضرابات كيجيو حتى إذا ما تفاهمناش، الإضرابات كيجيو حتى إذا ما بغيناش نخدمو مع بعضنا، الإضرابات كيجيو فآخر المطاف، آخر الدواء الكي، كيف كيقولو الفقهاء، ما كنبداوش بالكي، عاد نعرفو علاش تكوينا، نجلسو ونطلبو ونجلسو نتناقشو، وإذا ما تفاهمناش ذيك الساعة كل واحد يدير خدمتو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، كما نشكركم على مساهمتكم في القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع النقل واللوجيستيك وموضوعه "تطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السي كريم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا اليوم حول الإجراءات المتخذة من أجل تطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات، وكذلك مناسبة لنتحدث عن المطارات.

تحدثنا السيد الوزير عن المخطط المديري، وكذلك عن مجموعة من الإجراءات اللي قامت بها الوزارة فهذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الجواب للسيد الوزير.

السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على السؤال.

نبغي نذكر بأن البلاد ديالنا كتتوفر على 25 مطارا، 19 مطارا منها دولية، الطاقة ديالها الاستيعابية 39 مليون مسافرا فالسنة.

سجلت الحركة ديال النقل الجوي سنة 2023: 27 مليون مسافر، يعني ارتفاع قدره 32% مقارنة مع سنة 2022، وبزيادة ديال 8% ديال سنة 2019 كسنة مرجعية قبل الجائحة.

بالنسبة لمطار الدار البيضاء، اللي كيعالج أكثر من 36% من إجمالي حركة النقل الجوي الوطني، استقبل حوالي 10 ديال الملايين دالمسافرين بزيادة قدرها 28% مقارنة مع سنة 2022، ومازال كاين واحد الانخفاض بالنسبة لـ 2019 بالنسبة ديال 5% في مطار الدار البيضاء.

باش نلاءمو الطاقة الاستيعابية للمطارات بصفة استباقية للحاجيات المستقبلية للحركة الجوية، تتوفر بلادنا كيف قلتو على المخطط المديري للمطارات، تيأطر برامج المكتب الوطني للمطارات باش يرفع من الطاقة الاستيعابية ديالهم.

وفي هذا الصدد، تيقوم المكتب حاليا بأشغال المحطة الجديدة لمطار الرباط-سلا، وتيحضر باش يبدا فالأشغال ديال المحطة ديال تطوان.

وباش يواكب خارطة الطريق لقطاع السياحة واحد النمو سريع اللي عرفوه بعض المطارات، تيستعد المكتب باش ينطلق فالتوسيع ديال مطارات طنجة وأكادير ومراكش.

كيعمل أيضا المكتب على إنجاز دراسة تتخص توسيع مطار الدار البيضاء بهدف مواكبة المخطط الاستراتيجي لشركة الخطوط الملكية المغربية لموضوع العقد البرنامج الجديد 23-37 بين الدولة والشركة.

وللتذكير، فإن هاذ المطارات المغربية تعززت الشبكة ديالها خلال السنوات الأخيرة بالمحطة الجديدة ديال مراكش سنة 2016، المحطة الجوية الجديدة ديال فاس سايس سنة 2017، خلال 2017 تم فتح "المحطة الجوية 1" لمطار محمد الخامس، وأيضا محطات جدد أخرى بكل من مطارات كلميم والرشيدية وزاكورة، بالإضافة إلى مطار الناظور سنة 2021.

وفي انتظار إنجاز المحطات المطارية الجديدة تيقوم المكتب أيضا بمجموعة من التحسينات السريعة الإنجاز، باش يقدر يرفع من السلاسة ديال المعالجة ديال التدفقات ديال الركاب وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين، خاصة فهاذوك المطارات اللي عارفة اليوم واحد الارتفاع قوي فالرواج ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن التعقيب للفريق المحترم.

السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الوزير.

كنشكروك على المعطيات وعلى المعلومات اللي قدمتيها لنا كمسؤولين في هاذ القبة، وكذلك كما تتعرفو التحدي اللي غادي فيه المغرب واحتضان التظاهرات الدولية في المناسبة، السيد الوزير، باش تزيدو تسرعو وتيرة ديال تأهيل هاد المطارات الكبرى اللي ذكرتوها، منها الدار البيضاء، مطار طنجة ومراكش، وما تنساوش المطارات كذلك مولاي علي الشريف بالرشيدية والمطارات الأخرى العيون كذلك، لأن الآن التنامي ديال السياحة والرغبة ديال المواطن لا المغربي ولا الأجنبي للقيام بزيارات، سواء داخلية أو خارجية، كيطالبكم باش تزيدو تسرعو من الوتيرة ديال إنجاز البنيات التحتية كذلك.

السيد الوزير،

أنا نبغي نفتح معك واحد القوس ما دمت هضرتي على المخطط المديري، وكان التزام ديالكم في لجنة المالية، نسولكم على مطار تازة اللي مغلق منذ التأسيس ديالو، احنا يكفينا فخرا أن جلالة الملك نصره الله، كان نزل فذاك المطار ومن بعد ما انتهت المهمة الرسمية ديالو خرج من ذاك المطار.

بغيناكم تواكبونا، السيد الوزير، كنعرفوكم أنكم واعدتونا في لجنة المالية أنكم تقومو بالواجب وأن تشوفو شي لجنة ولا ذيك الدراسة اللي غتقومو بها تعطيونا معطيات.

فألتمس منك، لأن هاذ المطار كاين واحد 40 ألف نسمة من الجالية، بالإضافة لفاعلين اقتصاديين كاين معامل في النسيج جد جد مهمة اللي كتخدم مع (Tommy Hilfiger) ومع (FENDI) ومع (ZARA)، يعني شركات كبيرة (MASSIMO DUTTI)، هاذو معروفين، فتحنا ليهم المطار نزيدو، خاصة أن الإقليم محتاج إلى إنعاش السياحة وكذلك إنعاش الشغل، فبالتالي غتعطي واحد الدفعة.

فأنا كنلتمس منك باش تدير واحد الزيارة رفقة المسؤولين الإداريين ديالك للإقليم تحت الإشراف ديال السلطات، بطبيعة الحال السيد العامل، والتنسيق باش يمكن تحلو هاذ الإشكال، لأنه السؤال اللي بكل صراحة كيطرحو كل مواطن مغربي مقيم بالخارج من أبناء هاذ الإقليم أو لا إقليم كرسيف كذلك.

فبكل صراحة بغيتك اليوم تلتزم معنا بحكم احنا فالأغلبية الآن مكونات الأغلبية ما عندناش العذر باش نجاوبو الساكنة ولا الإخوان نقولو لهم راه احنا فالمعارضة ولكن فالأغلبية الآن أنه تقدر تدير واحد اللجنة وتحل هاذ الإشكال، وخاصة أن اليوم كاين ارتفاع ديال نسبة السياح، كاين التظاهرة الدولية "لكان إفريقيا" وأن فاس غتحتضن حتى هي بعض المباريات الرسمية، فالله يجازيك بخير، السيد الوزير، كنعرفو الجدية ديالك أنك تقوم بالواجب فهاذ الباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

بسرعة، المطار ديال تازة اللي كاين اليوم غير مؤهل إلا للطائرات اللي الوزن ديالها تيقل على 5 ديال أطنان، الدراسة اللي تنقومو بالتحضير ديالها، اخذنا الموافقة وغادي نطلقو طلب العروض إن شاء الله باش نشوفو الخبراء، وهاذ المكاتب ديال الدراسة هوما اللي خصهم يقومو بزيارات ويقومو بالعمل باش يشوفو أشنو هو اللي يمكن لو يتعمل مستقبلا في هذه المنطقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"تطوير ظروف عمل السائقين المهنيين للنقل الدولي للبضائع"، موضوع السؤال الثاني من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد الرئيس، السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن تحسين ظروف عمل السائقين المهنيين للنقل الدولي للبضائع، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار.

شكرا على هاذ السؤال.

حقيقة تتعرفو بأن هاذ الحكومة والوزارة خاصة، تتولي أهمية كبرى لقطاع النقل الطرقي، وخاصة قطاع النقل الطرقي للبضائع الدولي والناس اللي تيعملو بهاذ القطاع هذا..

في إطار الحوار القطاعي اللي تتنجزو الوزارة مع مختلف التمثيليات المهنية

لهاذ القطاع وخاصة مع ممثلي النقل الدولي للبضائع والسائقين، تم الاتفاق مع هاذ التمثيليات على واحد المجموعة من الأولويات اللي تنعملو عليها، تنعملو على معالجتها وفق واحد البرنامج سنوي وتيكونو اجتماعات متتالية، ومن ضمنها بالطبع تجويد وتحسين ظروف عمال السائقين المهنيين وخاصة سائقي النقل الدولي للبضائع، فهاذ الإطار تيتم تدارس سبل إحداث إطار لخلق "باحات الاستراحة"، خاصة مجهزة بمختلف الضروريات لتمكين السائقين من احترام مدة السياقة ومدة الراحة.

وفيما يخص استعمال الطريق السيار، محور طنجة المتوسطي اللي هو تيتستعمل بزاف من طرف النقل الدولي، تم باتفاق مع المهنيين على تحديد 2 ديال المواقع لوقوف الشاحنات رئيسيين، تيتناسبو مع التطبيق السليم للمقتضيات القانونية المتعلقة باحترام مدة السياقة وفترات الراحة، وتيتعلق الأمر بباحة الاستراحة قريبة من أم الربيع حدا مراكش فطريق مراكش، وباحة الاستراحة قريبة للقنيطرة، وتتنكب الآن الوزارة على إعداد اتفاقية شراكة هاذ السنة إن شاء الله مع كل من وزارة التجهيز والماء والشركة الوطنية للطرق السيارة وأيضا الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية باش نعدو برنامج ديال هاذ الباحات الخاصة بالنقل المهني على مسار الطرق السيارة، والتي ستحدث إن شاء الله بتشاور مع ممثلي النقل الطرقي الدولي، وخاصة منهم السائقين المهنيين في السنوات القليلة المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن التعقيب للفريق المحترم.

السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نثمن مبادرة الوزارة دعوة النقابات الأكثر تمثيلية إلى جولة جديدة من الحوار القطاعي.

السيد الوزير،

لا شك أن قطاع النقل أصبح يعرف دينامية كبيرة، خاصة بعد إطلاق مجموعة من الأوراش المهيكلة والإصلاحات الهامة الهادفة إلى تحسين جودة وسلامة الخدمات والرفع من المهنية وتعزيز التنافسية.

ونود بهذه المناسبة إيصال صوت فئة من العاملين في قطاع النقل الطرقي الدولي للبضائع، التي تعاني في صمت، حيث تعيش أوضاعا صعبة، نتيجة العديد من الإكراهات الواقعية والقانونية والتقنية التي يعرفها هذا المجال، والتي أثرت بشكل سلبي على ظروف عمل السائقين المهنيين، والتي ننقلها إليكم بكل أمانة، كما تلقيناها من لدن مكاتبنا النقابية، بعدما تبين لنا أن هناك حاجة ماسة إلى إثارة انتباهكم إليها وإلى ضرورة التفكير في إيجاد مداخل لتحسين ظروف عمل هؤلاء السائقين والنهوض بأوضاعهم، ومن بين هذه المشاكل:

1ـ ما يعانيه النقالون من صعوبات حقيقية داخل ميناء طنجة المتوسطي، بسبب طول الانتظار، جراء ما تعرفه الإجراءات الجمركية من بطء، إذ تصل أحيانا فترة الانتظار إلى ثمان ساعات، مما يتسبب.. (انقطاع الصوت)، وبالتالي فرض غرامات على الناقلين؛

2ـ ما يتعرض له الناقلون المغاربة كذلك من فرض غرامات مالية ثقيلة من طرف السلطات الإسبانية بالجزيرة الخضراء، كلما تجاوزت كمية الكازوال المخزنة 200 لتر؛

3ـ غياب مواقف الاستراحة بمواصفات تجعلها معدة لتوقف عربات الوزن الثقيل، في ظل ما يفرضه القانون على سائقي هذه العربات من ضرورة التوقف لمدة 45 دقيقة، كل أربع ساعات من السياقة.

ورغم المجهودات المبذولة والمبادرات الإصلاحية المتخذة وفرص الاستثمار التي أصبحت متاحة في مجال النقل الدولي للبضائع، إلا أن واقع هؤلاء السائقين المهنيين يتسم بوضعية صعبة، مما يؤثر سلبا على حياتهم اليومية وعلى الدور المنوط بهم داخل قطاع حيوي وحساس يلعب دورا أساسيا في تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية وإنعاش الصادرات المغربية وتطوير المبادلات التي تربط بلادنا بشركائها الدوليين.

وإيمانا منا، بأن الحوار المبني على جو الثقة وفق مقاربة تشاركية تبقى الآلية الوحيدة للتعاطي مع مختلف القضايا المهنية والاجتماعية والقانونية للقطاع ولمعالجة كل المشاكل، فإننا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى التجاوب مع مطالب هذه الفئة من السائقين والعمل على متابعة ومناقشة الصعوبات والعراقيل التي تعترض عملها، وذلك قصد تسوية مشاكلها والعمل على تحسين أوضاعها المادية والمهنية والاستجابة لمطالبها الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروفها الاستثنائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هاذ الصعوبات اللي تكلمتو عليها هي طبعا حقيقة اللي كنتكلمو فيها داخل اللجن اللي خصصناها للمهنيين، وهاذ ثلاثة ديال النقط اللي شارتو لها، شارو لها حقيقة أيضا المهنيين، بالنسبة لميناء طنجة المتوسط، تنعرف بأن الميناء خدام باش يوسع المناطق اللي يمكن لهم يكونو فيها العمليات ديال المراقبة الجمركية باش يسرع من السيولة داخل الميناء.

بالنسبة للغرامة المالية الإسبانية المتعلقة بكمية الكازوال، هذا قانون أوروبي، خصنا نشوفو مع النظير ديالنا الإسباني واش يمكن يكون استثناء بالنسبة للعلاقة الثنائية اللي كاينة بينتنا بجوج.

أما بالنسبة لباحات الاستراحة اللي جات فالصلب ديال الجواب ديالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤالين الثالث والرابع تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار حول "ارتفاع تذاكر تنقل مغاربة العالم عبر المطارات والموانئ".

الكلمة لكم، تفضلوا السي كمال.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير الاستباقية المزمع اتخاذها من أجل الحد من غلاء أسعار تذاكر التنقل، بما يسهل عدة أفراد المغاربة المقيمين بديار المهجر في أحسن الظروف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي في نفس الموضوع من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي محمد صبحي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير المتخذة من أجل التخفيض من تذاكر السفر عبر الطائرات والسفن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير عن السؤالين معا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيدين المستشارين المحترمين على هاذ الموضوع أو على هاذ السؤال.

بغيت في البداية نذكر بأن المغرب خلال العقدين الأخيرين طور منظومة مهمة ديال النقل، اعتمد فيها تحرير القطاع على الصعيدين الوطني والدولي كمبدأ للرفع من تنافسية خدمة النقل للمواطنين، وفي هاذ الإطار تم التوقيع على اتفاق الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوربي وعدد من الدول الأخرى، الشيء اللي مكن من تنمية عروض النقل الجوي وتنويعها، مع دخول شركات النقل الجوي ذات التكلفة المنخفضة للسوق الوطنية، الشيء اللي أدى إلى تكثيف الربط الجوي، وانعكس إيجابا على مستوى الأثمنة ديال التذاكر قبل هاذ المبادرة هاذي.

فيما يتعلق بالنقل البحري للمسافرين، وفي إطار الشراكة مع دول جنوب أوربا، وخاصة مع إسبانيا، تم تطوير هذا النقل بمضيق جبل طارق من كلا الطرفين، وذلك عبر التراخيص لعدد من شركات الملاحة باش نوفرو عروض متنوعة تتماشى مع حاجيات ديال مستعملي هذا النمط من النقل.

بغيت نغتنم هاذ الفرصة باش نذكر أن أسعار النقل الجوي والبحري للمسافرين في المغرب، أسعار تتخضع لمبادئ العرض والطلب، وتختلف أسعار الرحلات طبعا حسب المواسم والفترات الزمنية، كما أن هذه الأسعار مرتبطة بمستوى الملء وعدة عوامل أخرى.

وهنا بغيت نشير إلى أن أسعار تذاكر النقل الجوي والبحري عرفت حقيقة ارتفاعا على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة، نظرا لعدة عوامل منها التقلبات ديال الأسعار ديال الوقود، الأثر ديال الجائحة... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2023 عرفت حركة النقل الجوي عبور 27 مليون مسافر، أي بارتفاع بـ 8% قبل الجائحة، وتميز الصيف ديال السنة الماضية بالتنوع في عروض النقل الجوي، حيث سجلنا 1783 رحلة أسبوعية، ربطت المغرب بـ 50 بلاد 122 مطار دولي.

بالنسبة لموضوع أثمنة النقل الجوي، هاذ التضاعف ديال الفاعلين اللي وصل لأزيد من 50 شركة ديال الطيران، تتنافس ما بينها، هاذ الأمر هو اللي تيمكن لنا يترتب عليه مستوى تنافسي هام بالنسبة للتذاكر.

أما فيما يتعلق بالنقل البحري، سنة 2023 عرفت تعبئة 32 سفينة تابعة لتسعة ديال الشركات على 12 ديال الخطوط البحرية، ربطت الموانئ المغربية بنظيراتها ديال الجنوب ديال أوربا وقدينا نضمنو 538 رحلة أسبوعية بسعة قصوى تقدر بـ 500.000 مسافر و136.000 سيارة كل أسبوع.

هاذ العرض هذا تنجمعوه على العملية ديال مرحبا تنوصل لـ 7.5 مليون مقعد للمسافرين، وتنقلو من خلالها 2.8 ديال الملايين المسافرين، يعني باش نقلو 2.8 مليون مسافرين عبأنا عرض ديال 7.5 ديال الموانئ ديال الإمكانيات ديال السفر.

بالنسبة للصيف ديال هاذ السنة، بالطبع تتقوم الوزارة بإعداد برامج الرحلات الجوية والبحرية بتنسيق مع مختلف المتدخلين وكذا الشركات ديال

النقل الجوي والبحري على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، باش نوفرو الطاقة الاستيعابية الملائمة للطلب المتوقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

هو فعلا، السيد الوزير، إلى اسمعنا الرد ديالكم هو نقدرو نقولو جد إيجابي، ولكن فالواقع هذا ماشي هو الواقع.

الواقع هو أن الناس ملي كيكونو غادي يجيو الجالية المغربية ملي كتبغي ترجع أول حاجة كتفكر فيها هو الأثمنة الخيالية ديال التذاكر ديال النقل الجوي وديال النقل البحري، يعني، السيد الوزير، اليوم مفروض أننا نلقاو واحد الحل، وخاصة كنعرفو بأن صاحب الجلالة الله ينصرو كيعطي واحد الاهتمام كبير للجالية المغربية، وكنعرفو بأننا كلنا مغاربة والحكومة كذلك كتنوه بهاذ التحويلات المهمة اللي قامت بها الجالية المغربية خاصة في أيام كوفيد، وكنطلبو منهم باش تبقى هاذ العلاقة الوطيدة مع البلاد، ولكن ما نقولش ليه، السيد الوزير، نقولو بأنه نخليوهم عرضة للعرض والطلب.

العرض والطلب فعلا هاذي تجارة، والتجارة اليوم احنا اللي كنعطيو هاذ الرخص ديال الاستغلال لا ديال الطيران ولا ديال البواخر، لازم يكونو دفاتر التحملات اللي كتحكمو فيها، السيد الوزير، ونضمنو لهاذ الناس أنهم ما يكونوش ضحية ديال واحد المجموعة ديال بعض الشركات اللي كتفرض أثمنة اللي.. (le monopole c'est normale) هاذ الشي اللي كيعطي السيد الوزير.

كذلك، أكثر من هذا إلى شفنا غير واحد المقارنة، السيد الوزير، اليوم الخطوط البحرية اللي كتربط مثلا سبتة المحتلة مع (Algeciras) سيارة بجوج أفراد 150 أورو، نفس المسافة ونفس النوع ديال الباخرة ونفس الشركة كتربط طريفة مع مدينة طنجة 400 أورو، واش هاذ الشي منطقي السيد الوزير؟

الله يخليكم لازم أننا اليوم ناخذو هاذ الشي بعين الاعتبار، وخاصة أننا إلى شفتو التوجهات الواقعية ديال صاحب الجلالة الله ينصرو فالخطاب الأخير ديال المسيرة الخضراء، أن اليوم خصنا نعطيو اهتمام للملاحة التجارية، اليوم المغرب عندو جوج ديال القناطر ديال التواصل، يا إما الجو يا إما البحر، هاذ الشي اللي عندنا.

لازم، السيد الوزير، الله يخليكم، نعطيو اهتمام لهاذ المسائل.

الأجوبة احنا كنشكروكم عليها، ولكن أنا كنعرف الناس اللي كيكتبو هاذ الأجوبة هوما اللي خالقين المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

نمر لتعقيب الفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير،

بداية، نود أن نشكركم على المعطيات التي تفضلتم بعرضها، والتي تؤكد الاهتمام الذي تولونه لتطوير قطاع النقل البحري والجوي وجعله في مستوى التحديات التي تنتظر بلادنا، نذكر منها تنظيم تظاهرة كأس إفريقيا للأمم 2025، وكأس العالم 2030، إضافة إلى تنزيل استراتيجية السياحة التي تستلزم مضاعفة الجهود، خصوصا على مستوى أثمنة التذاكر.

وعلى الرغم من ذلك، تتعالى أصوات الجالية المغربية بالخارج والسياح غضبا واستياء من غلاء تذاكر السفر عبر الطائرات والبواخر من وإلى المغرب، حيث تسجل ارتفاعا قياسيا، خصوصا بالتزامن مع عملية العبور كل سنة، حيث تشهد مطارات وموانئ المملكة تدفقات مهمة لمغاربة العالم، فنحو 50% من المغاربة المقيمين في إسبانيا يعبرون إلى المغرب عبر ميناء طريفة، في الوقت الذي تتضاعف أثمنة التذاكر بشكل غير مقبول خلال هاذ الفترة، وأفتح معكم قوس، السيد الوزير المحترم، كيف ما قال السيد الوزير المحترم هاذيك العبور ديال الشركة الوحيدة اللي دايرة (le monopole) بين طنجة وطريفة، حاليا ولو أنه ما كاينش عدد المسافرين كثير، البواخر خاويين دايرة أثمنة ديال الصيف، لأن علاش؟ لأن بوحدها دايرة (monopole) بوحدها، بالخصوص كنشوفو احنا إلى جا الصيف هاذ الناس محالش غيجيونا.

السيد الوزير المحترم،

الحقيقة، أن هناك استياء كبير في وسط الجالية المغربية، خصوصا بألمانيا وبريطانيا والدول الاسكندنافية، إضافة للولايات المتحدة وكندا، حيث أن ثمن التذاكر بشركة (la RAM[1]) عالية جدا تتعدى القدرة الشرائية لهؤلاء المواطنين، فعلى سبيل المثال يصل ثمن التذكرة العادية إلى الولايات المتحدة أو كندا إلى 16 ألف درهم، و16 ألف درهم السيد الوزير راه كاين الناس من كندا 5 سنين ولا 6 سنين ما جاش للمغرب على قبل اللي عندو 3 ولا

[1] **R**oyal **A**ir **M**aroc.

4 وليدات راه خصو على الأقل واحد 100 ألف درهم باش يجي، عاد ثمن تذكرة ديال السفر، ما نخليوش هاذ المواطنين ديالنا للعرض والطلب ونعاكسو توجيهات صاحب الجلالة.

وحيث أن هذا الغلاء في تذاكر السفر إلى المغرب يحمل أخطارا على مستقبل أبناء الجالية ومجهودات بلادنا في ربطهم ببلدهم الأصلي، كما أنه لا يتوافق مع توجه بلادنا باستقبال الجالية المغربية وكذا الاستراتيجية السياحية.

وإن مقارنة شركة الطيران وشركة النقل البحري التي تروم تحقيق الأرباح خصوصا في مرحلة الذروة التي تتنافى تماما مع سياسة ربط مغاربة العالم بوطنهم الأم، وبذلك لابد من القيام بتحفيزات منها تخفيض أسعار تذاكر السفر وتحسين خدمات الاستقبال على مستوى المطارات والموانئ.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيبين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد جزيلا السيد الرئيس.

ما غاديش نطول أنا في هاذ الموضوع هذا بزاف، لأنه عندنا احنا هنايا واحد الاختلاف، انتوما تتقولو بأنه الدولة خصها تتحكم في الأثمنة، وأنا تنقول بأنه أفضل طريقة باش يكون عندنا الأثمنة مناسبة هي العرض والطلب، فهاذو جوج إيديولوجيات اقتصادية، وأنا متشبث بالاقتناع ديالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي، السؤال الخامس موضوعه "تجويد وتوسيع النقل الجوي الداخلي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السي بوشعيب.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تأهيل النقل الجوي الداخلي أصبح يفرض نفسه باستعجال لتطوير السياحة الداخلية والمراهنة عليها للنهوض بالسياحة ببلادنا، التي أصبحت تساهم بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكسب رهان الاستحقاقات الرياضية المرتقبة وتشجيع الاستثمارات وفك العزلة عن بعض المناطق والرفع من منافسة الأسعار وجودة الخدمات الجوية الداخلية وجعلها في متناول مختلف الفئات الاجتماعية.

فما هي استراتيجية وزراتكم لتجويد وتوزيع النقل الجوي الداخلي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا جزيلا، السيد المستشار، على هاذ السؤال.

كيف تتعرفو، الحكومة تتولي أهمية بالغة بالنسبة للنقل الجوي الداخلي، لأنه هو وسيلة مهمة باش نربطو مجموعة من جهات ومن التجمعات الاقتصادية والإدارية والسياحية للمملكة، يعني تيقدر أيضا يساهم في فك العزلة عن بعض المناطق اللي هي بعيدة من المركز.

في هاذ الإطار، تم إبرام واحد العدد من الاتفاقيات ديال الشراكة بين الحكومة وعدد من المجالس ديال الجهات، وأيضا الشركات الوطنية للنقل الجوي من الخطوط الملكية المغربية أو الشركات العربية للطيران، باش ندعمو بعض الخطوط الجوية الداخلية ويوصلو الطائرات لهاذ من المناطق.

هاذ المبادرة هاذي مكنت من تعزيز الربط بين المطارات المغربية من خلال 167 رحلة أسبوعية ذهابا وإيابا، منها 154 رحلة تتأمنها الخطوط الملكية المغربية، الشيء اللي ساهم في خلق مجموعة من الخطوط الداخلية وتقوية خطوط أخرى بأسعار قارة وجد مناسبة، تتربط اليوم أكثر من 15 مدينة من الشبكة الدولية ديالها اللي هي مرتكزة في مطار الدار البيضاء، وكاينة أيضا 5 ديال الخطوط اللي تتربط 7 ديال المطارات وطنية اللي تتقوم بها الشركة العربية للطيران.

بلغ عدد المسافرين ديال النقل الجوي الداخلي بما يزيد عن 2.86 ملايين مسافر سنة 2023، غير مقارنة مع هاذي 10 سنوات، فهذا ضعف ما كنا نقوم به، غير أنه لازال كيتراجع بنسبة 10% مقارنة بسنة 2019، وتنعملو على التعزيز ديال هاذ النقل الجوي بشراكة مع الجهات، عبر توفير شبكة ملائمة للخطوط الجوية الداخلية تربط بين مختلف الجهات.

كما أننا نواصل طبعا تطوير البنية التحتية للمطارات باش نرفعو من الطاقة ديالها الاستيعابية والعصرنة ديال المرافق ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

مهم جدا، السيد الوزير، فتح هذا الورش لما لذلك من آثار على مناصب الشغل المحدثة، لكن أملنا هو تقوية الشركة الوطنية وتجاوز العديد من الاختلالات منها:

- عدم ضبط توقيت الرحلات، بل إلغاء بعضها بشكل مفاجئ؛
- غلاء التذاكر رغم الدعم الذي تقدمه الجهات؛
- عدم التجاوب مع شكايات المواطنين؛
- غياب النقل الحضري ما بعد الرحلة؛
- عدم تأمين مواقف السيارات ببعض المطارات؛
- عدم توفر رحلات يومية مباشرة بين بعض المناطق، فلماذا ضرورة المرور عبر مطار الدار البيضاء كما جاء في تدخلكم؟
- عدم الاعتناء بمستخدمات ومستخدمي الخدمات الأرضية.

السيد الوزير،

قناعتنا في الاتحاد المغربي للشغل أن لدينا ما يؤهلنا لتحقيق الريادة، من حيث التنمية المستدامة في القطاع على مستوى القارة الإفريقية، وخاصة بعد تأثير النجاح الباهر لأسود الأطلس على القطاع السياحي، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال:

- توفير الرحلات لرفع العزلة عن بعض المناطق البعيدة، عبر توفير خطوط مباشرة، على سبيل المثال لا الحصر: العيون - مراكش، العيون - طنجة، خاصة بالنظر للخيار الذي اتخذته بلادنا لتنمية الأقاليم الجنوبية عبر تقوية ربطها بباقي مناطق المملكة؛
- النهوض بالبنية التحتية للمطارات، خصوصا المحطات المخصصة للرحلات الداخلية؛
- تطوير المطارات وتكييف فضاءاتها مع هوية وخصوصية المنطقة التي توجد بها؛
- فرض تعميم دعم الجهات وعدم استثناء البعض منها كما يقع بجهة أكادير؛
- تحديث وعصرنة جميع الخدمات الجوية المقدمة للزبناء وجعلها تستجيب للمعايير الدولية في هذا المجال؛
- تجديد الأسطول الداخلي وتوفير طائرات في المستوى؛
- النهوض بالأوضاع المادية والمعنوية لكافة العاملات والعاملين في هذا المجال؛
- تحسين الحكامة وترشيد النفقات العمومية، وهو ليس بعزيز على بلادنا التي تستحق الأفضل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار.

احنا السياسة ديال هاذ الحكومة في المجال ديال الطيران مبنية على أربعة ديال الركائز:

- الأول، هو مواصلة التحرير ديال السوق ديال النقل الجوي باش يكون عندنا عرض تنافسي اللي يقدر يفيد المواطن؛
- الثاني، هو تطوير مطار الدار البيضاء، كقطب لربط الدولة المغربية بأكبر عدد ممكن من الدول الأخرى فالعالم؛
- الثالث، هو التطوير ديال النقل الجوي الداخلي عبر الشراكات مع الجهات؛
- والرابع، هو المواكبة ديال الخطوط الملكية المغربية في خطتها الرامية إلى تحويلها إلى شركة ذات شبكات ربط قارية ودولية تعزز الإشعاع ديال الوطن، وبالطبع هاذ الشي ما يمكن لنا نقومو إلا بموارد بشرية في المستوى وفرحانة بالعمل ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، كما نشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وموضوعه "الأوضاع المعنوية والمادية للعاملين بشركات المناولة والتشغيل المؤقت".

مرحبا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي أستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

عن الأوضاع المادية والمعنوية للعاملات والعمال بشركات المناولة، السيد الوزير، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

المناولة كيفما كتعرفو هي كتشمل عدة أشكال من التعاقدات، من ضمنها: العقود الإدارية الخاصة بالتدبير المفوض، ومن ضمنها عقد المقاولة من الباطن، ومن ضمنها الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، وبهدف ضمان الحماية اللازمة للأجراء، كاين واحد الترسانة قانونية اللي هي أساسية فهاذ المجال.

بالنسبة للمقاولات ديال التشغيل المؤقت، وحسب ما فهمت ربما هذا هو ربما من الجوانب ديال السؤال ديالكم، كيقتصر اللجوء إلى خدماتها على الشركات اللي خاضعة للقانون الخاص وكتعطاها واحد الرخصة وديال السلطة المكلفة بالشغل، وخص الرأسمال يكون على الأقل فيه 100.000 درهم وخصها تحط واحد الكفالة مالية لدى صندوق الإيداع والتدبير، المبلغ ديالها هو 50 مرة القيمة الإجمالية للحد الأدنى القانوني للأجر، وتتزاعي فيها واحد العدد ديال الأمور، واحنا لحد الآن عندنا 75 وكالة خصوصية للتشغيل منها 71 مقاولة تنشط في مجال التشغيل المؤقت، هاذو اللي عندهم الرخص.

بالنسبة للإجراءات، كيف ما تتعرفو كاين الصلاحيات اللي عند المفتشية ديال الجهاز ديال تفتيش ديال الشغل اللي تتعلق بالسهر على مراقبة ظروف اشتغال الأجراء بصفة عامة، وكل عام تنديرو واحد البرنامج اللي عندو واحد المواضيع موضوعاتي محدد.

العام ديال 2023 نجزنا تقريبا 52.580 زيارة مراقبة لمجموعة من وحدات الإنتاجية بما فيها المقاولات اللي تتخدم في مجال المناولة، وتمخضت عليها تقريبا 500.000 ملاحظة.

في 2023 بالنسبة للموضوع اللي كان هو مراقبة شروط العمل اللائق: مدة العمل، الحماية الاجتماعية والأجر والصحة والسلامة، بالنسبة لهاذ المقاولات هاذو بالضبط وإلى غاية 30 أكتوبر 2023 تمكنا من إنجاز 548 زيارة وقفنا فيها على 10.343 ملاحظة، منها 3735 تتعلق بالأجر، و626 تتعلق بالحماية الاجتماعية و694 تتعلق بمدة العمل العطلة السنوية والراحة الأسبوعية، وهذا من ضمن الإشكاليات اللي كاينة، و42 ملاحظة تهم الصحة والسلامة المهنية في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

بصراحة ماشي هذي هي المرة الأولى اللي تنطرحو فيها هاذ الإشكالية ديال موضوع عاملات وعمال شركات المناولة، وتنتمنى تكون هاذي آخر مرة اللي نطرحو فيها هاذ الإشكال هذا، فالاتحاد المغربي للشغل معروف بالمواقف ديالو الثابتة والدفاع ديالو القوي والمستميت عن حقوق الطبقة العاملة المغربية.

السيد الوزير،

وعدتنا الحكومة أنها غادي تمكن هاذ الفئة من حقوقها وتنهي مسلسل المعاناة ديالها، لكن للأسف ظلت دار لقمان على حالها، واليوم دازت 3 سنوات من عمر هاذ الحكومة اللي رفعت شعار الدولة الاجتماعية، ولم تتخذ أي إجراءات للأسف صارمة لإنصاف هذه الفئة، وبقاو تحت رحمة شركات جشعة تتحدى القوانين الشغلية، وتراكم الثروات على حساب عرق العاملات والعمال والعائلات ديالهم، بدون حسيب أو رقيب، تحت مرأى ومسمع المسؤولين، وهاذ الشي كله، السيد الوزير، راه تيأثر وتيشوش على ورش الحماية الاجتماعية اللي أسس له صاحب الجلالة.

السيد الوزير،

العديد من العمال والعاملات مازال تيخدمو 12 ساعة عوض 8 ساعات القانونية، 7 أيام في الأسبوع بدون تعويضات عن الساعات الإضافية وبأجور جد هزيلة تتراوح ما بين 800 درهم حتى لـ 2300 درهم في أحسن الأحوال، غير مصرح بهم في بالكامل في (la CNSS[2])، وهاذ الشي تيحرمهم من حقهم في التغطية الصحية وفي التقاعد ديالهم، محرومين من حقهم في العطل الأسبوعية ومن حقهم في العطل السنوية، محرومات العاملات من حقهم في العطل ديال الأمومة وساعات الرضاعة.

السيد الوزير،

ناهيك عن غياب شروط الصحة والسلامة المهنية وغيرها من أشكال الحكرة والاستغلال.

السيد الوزير،

غنعطيكم المثال ديال الجهة ديال الرباط، حراس الأمن الخاص في المؤسسات التعليمية العمومية، التكلفة ديال كل عامل 5000 درهم في حين أنه تيتقاضى ياله 2300 درهم، أما عاملات النظافة والإطعام حدث ولا حرج، الشركات تيحسبو جوج العاملات في عاملة واحدة، هاذي الرباط، السيد الوزير، اللي قريبة لمراكز القرار فما بالكم بالمناطق النائية!

السيد الوزير،

إن بعض الشركات تتأدي الأجور ديالها والعمال عن طريق الأبناك وتيطالبوهم باسترجاع جزء من الأجور ديالهم وإلا غادي يكون المصير ديالهم الطرد، تحايل كبير واستعلاء عن القوانين.

[2] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

كنتمنى أنه، السيد الوزير، سنراهن عليكم في رفع هاذ التحدي والظلم عن هاذ الفئة، خاصة وأن هذا القطاع تيشغل واحد الشريحة مهمة ديال العاملات والعمال اللي تتراوح ما بين 180.000 عامل وعاملة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا، السيدة المستشارة، على تقاسم هاذ الإشكالات.

كاين جوج حوايج، الأمور اللي عندها علاقة بعدم احترام القانون، وكان التفعيل ديال المسطرة القضائية في عدد من التجاوزات بحال هذا اللي كاين شي ابتزاز أو لا شي حاجة، واحنا كوزارة يمكن لنا نوقفو كطرف في هاذ المجال.

الله يخليكم، إلى عندكم أي حاجة اللي ما بلغتناش من خلال جهاز التفتيش بلغونا بها، والمكتب ديالي مفتوح باش ناخذو الإجراءات الصارمة اللي ما بانت من خلال التفتيش، أما اللي عندها علاقة مع الورش ديال مدونة الشغل، كيفما تتعرفو هذا ورش في هاذ السنة، إن شاء الله، وغادي نتجاوزو هاذ الإشكال وخصوصا الإشكالية ديال 12 ساعة، اللي كيف ما تتعرفو كاين مشكل قانوني في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"مآل مشروع القانون المتعلق بالنقابات"، موضوع السؤال الآني الثاني للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس، السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مآل مشروع قانون النقابات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قانون النقابات هو من القوانين المهمة اللي انتظرتها بلادنا واحد المدة طويلة، من أجل أنه الحقل النقابي حتى هو يحظى بالأهمية ديالو، وتتم المواكبة ديالو من أجل أنه حتى هو يلعب الدور ديالو كاملا.

القناعة ديالنا في الحكومة على أن الحقل النقابي هو الحقل اللي كان عندو واحد الدور كبير ومهم جدا، في أنه في واحد الوقت من التاريخ ديال المغرب حارب الاستعمار وكان حقل أساسي اللي جعل أنه المغاربة التفوا حول الحركة الوطنية.

الحقل النقابي كذلك، هو واحد الحقل اللي تنشوفو ملي تتكون إشكالات كبيرة وأزمات كبيرة تيوقف من أجل الدفع بالجهاز الإنتاجي ديال البلاد باش يقدر يستمر، والحق النقابي ثالثا هو واحد الحقل اللي تيمكن من أن الآلة الإنتاجية في القطاع الخاص وهي تتستمر ما يكونش واحد الحيف ويكون واحد الدفاع على الحقوق ديال العاملات والعمال.

كما أنه الحقل النقابي في القطاع العام كاين عندو واحد الدور أساسي جدا، واللي تيجعل على أنه مسلسل الحوار الاجتماعي تيكون متوازن وما تيكونش فيه فقط المصالح ديال المشغلين، ولكن تتكون كذلك المصالح ديال الشغيلة.

بالنسبة لنا احنا، القانون ديال النقابات دخل في إطار الحوار الاجتماعي المركزي، وكاين واحد البرمجة ديالو في هاذ المجال، وإن شاء الله مباشرة، والبرمجة درناها مقرونة ديال القانون النقابات مع مدونة الشغل في نفس الوقت، إن شاء الله مباشرة بعد الانتهاء من القانون اللي تينظم شروط وكيفيات ممارسة الحق الدستوري ديال الإضراب غادي نشرعو مع النقابات الأكثر تمثيلية، وغادي نوسعو بطبيعة الحال، النقابات الأخرى، باش يكون واحد النقاش موضوعي، ونوضعو لبلادنا واحد القانون ديال النقابات اللي في مستوى التطلعات ديال المواطنات والمواطنين ديالنا، وفي مستوى تطلعات الشغيلة كذلك وفي مستوى تطلعات كذلك الآلة الإنتاجية والقطاع العام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد لرئيس.

السيد الوزير،

حقيقة بعض الأحيان ينتابنا سؤال الجدوى من هاذ العمل اللي تنقومو به كبرلمانيين في المساءلة حول قضايا محددة، لأنه هاذ السؤال ديال قانون النقابات إلى ما تطرحش في هاذ القبة عشرات المرات ومن طرف مختلف البرلمانيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية، وبغينا نعرفو فين كاين المشكل. اليوم وأنتم تتحدثو على الأهمية النقابات في المشهد العام في بلادنا والأهمية

ديال الدور ديال النقابات في التأطير ديال الشغيلة، وكنلقاو فقط 4.7 من المغاربة النشيطين اللي منقبين، شكون اللي من مصلحتو اليوم أنه يستمر هاذ الوضع؟

النقاش ديال هاذ القانون ديال النقابات في الحوار الاجتماعي، هاذي 15 سنة واحنا كنسمعو به، شكون اللي من مصلحتو اليوم تأبيد هاذ الوضع؟ والحال على أننا كنوضعو فنفس الوقت النقابات تحت واحد الضغط اللي لا تتحمله، ملي كيجيو الاحتجاجات الاجتماعية مثل ما وقع في التعليم، وضاعو الأبناء ديال المغاربة فالعشرات الساعات ديال التحصيل، وكنجيو كنقولو النقابات ضعيفة، والحال على أنه احنا هاذ النقابات ما مكناهومش حتى من آليات العمل الضرورية، الأرضية ديال العمل اللي هي قانون النقابات.

اليوم، كنطرحو واحد السؤال كبير، هاذ الوضع ديال الفوضى اللي كاينة فالمشهد النقابي شكون اللي مستافد منها؟ تصوير النقابات على أنها البعبع اللي كينخر واللي كيهدد استمرار المقاولة وكيهدد السير العادي ديال العمل، هاذي إشكالية كبيرة، ثقافية، كاينة عندنا كاملين كمغاربة خصنا نعالجوها، ثم الدمقرطة ديال المشهد النقابي وضمان التعامل مع النقابات كاملين على قدم المساواة، وما كنفهموش كيفاش كتكون مقاولة معينة فيها مكتب نقابي (déjà) مؤسس مكتب نقابي، ملي نمشي نأسس مكتب ديال النقابة وحدة أخرى، بشكل ديمقراطي وفي إطار التنافس الشريف، إذ كيتعرضو العمال لآليات ديال التضييق، أبشع آليات التضييق.

ونعطيكم مثال، السيد الوزير، فأسفي، الفيدرالية الديمقراطية للشغل، أسست مكاتب نقابية في معامل التصبير، وسيرو سولو أشنو واقع فأسفي اليوم، وما يتعرض له عمال وعاملات التصبير فأسفي من التضييق واستهداف وتهديد، فقط لأنهم اختاروا أنهم يعانقوا انتماء نقابي جديد.

أعتقد أنه هاذ الموضوع ديال القانون ديال النقابات، السيد الوزير، خاصة وأن بلادنا اللي توافقت على الدستور، توافقت على القوانين التنظيمية، توافقت على قوانين أعقد وأخطر من القانون ديال النقابات، واليوم الحكومة عاجزة ماشي غا هاذ الحكومة، حتى الحكومات اللي سبقاتها، عاجزة على أنها تخرج قانون النقابات اللي يهيكل هاذ المشهد، واللي يمكن الطبقة العاملة المغربية من قانون منصف، كيحمي الحق فالانتماء النقابي وكيضمن الدمقرطة ديالو والشفافية ديال العمل فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

على ذاك الشي باش كملتي المداخلة ديالك، قلتي الحكومات السابقة كذلك.

أنت عارف أن الحوار الاجتماعي كان واقف لمدة أكثر تقريبا من عشر سنين، وهاذ التراكم هو اللي جعل أنه كاين مسائل سلبية كثيرة وقعت.

اليوم، إيلا كان شي حكومة عندها إرادة سياسية قوية للحوار الاجتماعي راه هي هاذ الحكومة هاذي. إيلا كان شي حكومة دارت الحوار المركزي هي هاذ الحكومة هاذي.

إيلا كان شي حكومة دخلات النقابات وكتفق معهم باش ما تديرش قانون النقابات خارج النقابات فهي هاذ الحكومة هاذي.

وكيفما قلت لكم راه الأوراش مسطرة، وراه احنا غاديين إن شاء الله، في إطار أنه هاذ القانون هذا يعالج إن شاء الله هاذ السنة هاذي، بموازاة مع المدونة ديال الشغل، كيفما كاين في الاتفاق الاجتماعي اللي اتفقنا عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الأسئلة الثلاثة الموالية تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في موضوع "مشاركة النساء في سوق الشغل".

تفضلوا السيد الرئيس، السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أظن أن سؤالي هو عن مدى اهتمام الوزراء بتشغيل النساء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى السؤال الثالث في نفس الموضوع لفريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذة جليلة، تفضلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة الثلاثة.

تفضلوا.

السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

العمل ديال النساء هو من الأولويات ديال الحكومة، والعمل ديال النساء هو من الأولويات ديال النموذج التنموي اللي كيسهر عليه سيدنا الله ينصره، وكاين إشكالية تلاحظات في الإحصائيات على أنه النسبة ديال العمل ديال النساء تقلصت أو تراجعت في المغرب ما بين 2010 و2020 بواحد الشكل مقلق، والحكومة تعهدت أنها ترفع من هاذ النسبة ديال العمل ديال النساء.

ماذا تقول الأرقام بعد زهاء سنتين ونصف من عمل الحكومة؟ تقول الأرقام:

أولا على أنه - هاذو الأرقام ديال آخر سنة 2022 لأن الأرقام ديال 2023 سوف تكون متوفرة إن شاء الله الأسابيع القليلة المقبلة - تقول الأرقام على أنه العدد ديال المناصب التي تم خلقها في سوق الشغل في القطاع المهيكل -هاذو الأرقام ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- هي 313.000 منصب شغل، هاذو الأعداد هما.. تم خلق 700.000 وتم فقدان 400.000 تقريبا، بقات واحد 300.000. ملي جينا تنشوفو في هاذ 300.000 شحال العدد ديال النساء لقينا 103.000 هاذو راه بالسمية بالكنية، بالتصريح ديالهم، وبالمقاولة، هاذو ناس ديال بصح ماشي إحصائيات، ماشي تقدير هذا عدد حقيقي.

إذن يعني أنه الثلث تقريبا ديال عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في القطاع المهيكل اللي مصرح به للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لا مقاولات ولا كشغيلة، راه من النساء، إذن هذاك النسبة اللي بغينا نوصلو لها ره كاينة في القطاع المهيكل، ولكن ملي كنمشيو للقطاع غير المهيكل اللي فيه العمل بدون أجر خصوصا في المناطق الفلاحية، واللي فيه واحد التشغيل ذاتي ماشي بالضروري يكون في إطار قانوني وإطار كذا، هنا كنلقاو أن الأرقام تتعرف واحد التراجع مهم.

إذن احنا أشنو هي الاستنتاج اللي عندنا من هاذ الشي؟ 2 الحوايج:

أولا، على أن الخطة اللي درنا احنا باش ندعمو العمل المهيكل وندعمو التصريح ديال المقاولات، وكاين واحد العدد كبير، بحال دابا في الصناعة أكثر من 40% ديال النساء تيخدمو، كاين أكثر من 40% ديال النساء، كاين قطاعات تشغل النساء، إذن احنا أشنو الهدف ديالنا من خلال الحوار الاجتماعي، من خلال الرفع عبر مرحلتين من الحد الأدنى للأجور، ما نشوفوش غير القيمة ديال الرفع، نشوفو كذلك الوقع ديال هاذ الرفع على السلوكيات لدى المقاولات، من خلال الرفع من نسبة التفتيش اللي درنا في نقط الارتكاز اللي عندنا كلهم في المناطق ديال المغرب كلهم من خلال الشراكة اللي كاينة مع النقابات، ومن خلال الشراكة اللي كاينة مع الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، ومن خلال العمل اللي درناه.

راه وصلنا الحمد لله لواحد النتائج جد مشرفة، ولكن مازالين مطالبين باش نديرو واحد العمل أكبر في القطاع غير المهيكل اللي تتعرفو هو اللي فيه الأجرة ما تتخلصش مزيان أو ما كيكونش التصريح كافي، وكنظن أنه بالإضافة إلى كل المجهودات اللي كنديروها اليوم في هذا المجال وكانت الأسئلة السابقة تطرحت بهاذ الشكل في هاذ الموضوع غادي تجي مدونة الشغل إن شاء الله كإصلاح جوهري ديال الحكومة هذه السنة وغادي تنطلق مباشرة بعد الانتهاء من القانون اللي كيتعلق بتحديد شروط وممارسة الحق الدستوري ديال ممارسة الإضراب، اللي هو مشروع واللي غادي يكون واحد القانون إن شاء الله في المستوى، اللي غادي ندوزو إن شاء لمدونة الشغل باش نزيدو نركزو على هاذ الأمر، غنزيد على أنه كل البرامج اللي كتقوم بها الوزارة هي برامج فيها نسبة ديال الإدماج ديال النساء تفوق 40%.

إذن غير كنهضرو مع المقاولات غير كنخدمو فواحد الإطار منظم كيكونو عندنا نسب جد عالية وجد مهمة، حتى البرنامج ديال "أوراش" اللي درناه فالمناطق القروية فأكثر من 60% وصلنا فيه فنسب جد مهمة ديال النساء اللي وصلت تقريبا 30%، باش تعرفو هاذو ديال الأوراش المؤقتة، 30% واللي 70% فيهم تقريبا على 100.000 اللي تدارت العام اللي فات و100.000 الأخرى اللي تدارت هاذ العام راه هي 60.000 اللي تم دمجهم في هذا الإطار.

إذن ملي كتكون الإرادة - واحنا لاحظناها - كتعطي واحد النتيجة جد متميزة، كيف ما قلت ليكم نزيدو نركزو على القطاع المهيكل ونحاولو نقصو من القطاع غير المهيكل، وهو إشكال أكبر من العمل ديال النساء، الإشكال كنعرفوه وكتعرفوه تاريخي ما كيخص فقط الموضوع ديال العمل ديال النساء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية للفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنحييو القدوم ديال السيد وزير الشباب والرياضة.. ولا غير الشباب

بركة عليك ياك؟ لا إله إلا الله، والله ما كنضبط اشنو وقع، أنا كنعرف أنه وزير كنكنو له التقدير والاحترام، الصداقة راه ما كتزولشاي.

السيد الرئيس،

أستسمح.

السيد الوزير،

أعود إلى تشغيل النساء.

أولا، لا يسعني إلا أن أنوه بالمجهودات التي تبذلها هذه الحكومة في امتصاص البطالة، خاصة من صفوف النساء، غير أن هاذ الامتصاص يبقى نسبيا كيف جا فالتدخل ديالكم، تيبقى نسبيا ماشي في مستوى الطموح اللي سطرو سيدنا، الله ينصرو، واستنبطت منه هاذ الحكومة أشنو خصها تدير.

أنا كنوه بالمجهودات اللي كتديرو، كنشجع ولكن راه مازالين ما تيخصناش نخلطو اليوم ما بين نشغلو النساء لأنهم ما تيطلبوش حقهم، نشغلو النساء باش نخلصوهم (demi tarif)، نشغلو النساء لأنهم ما تيديروش الإضراب، هذا هو اللي تنخافو تطيحو فيه.

أنا واثق كيفاش أنتوما كتميزو وكتقاومو جميع أشكال التميز وجميع الأشكال اللي يمكن ليكم أنكم تخليو الناس يخرجو على القانون، فلابد باش نوهو ونبهو كذلك هاذ التنبيه ديالنا لأننا احنا فالتيران، وكيف قلتي الله يجازيك بخير أن خصنا احنا نوصلو لكم وربما جهاز التفتيش وربما المعنيين ما يوصلو ليكمشاي ذيك الشي اللي خصو يوصل.

فالله يبارك فالعمل، ولابد باش نزيدو نفتخرو بالعمل ديال بلادنا اللي ماشية من حسن إلى أحسن، خاصة في مجال تشغيل النساء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

التعقيب الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الخمار تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نشكركم، السيد الوزير المحترم، جزيل الشكر على جوابكم القيم والشامل، وكما نعلم وانطلاقا كذلك من القناعة الراسخة بأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة لتنزيل الرؤية الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

في هاذ الإطار، أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج تستهدف من خلالها تسهيل ولوج المرأة إلى سوق الشغل وتطوير قدراتها المقاولاتية، ونخص هنا بالذكر برنامج "التمكين والريادة للمرأة" في إطار الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026.

ولمواكبة هذه المبادرة الحكومية، لابد من الوقوف على الإيجابيات وتثمينها والإشادة بها وكذلك على مواضع التحسين والتنبيه إليها، لذا فالتمكين الاقتصادي للنساء يحتاج، السيد الوزير المحترم، إلى جرأة أكبر في معالجة الهشاشة الاقتصادية للنساء، ولأن مبدأ المساواة بين الجنسين مازال ضعيفا في المقاولة المغربية، وهذا يدعو إلى ضرورة مسابقة الزمن من أجل تحديث مدونة الشغل لتوفير إطار قانوني يضمن شروط العمل اللائق للمرأة المغربية.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت بلادنا تسير بخطى حثيثة لربح رهان التمكين الاقتصادي للنساء، ورغم كل الجهود المبذولة، فإن تعزيز وتحسين ولوج المرأة المغربية لسوق الشغل، لابد أن يؤسس لمواكبة حقيقية للمرأة من خلال البرامج الحكومية التي يتم إطلاقها لفائدة النساء، مع توفير دعم حقيقي للولوج إلى التمويلات بشروط تفضيلية لفائدة المقاولات النسائية، بالإضافة إلى العمل على تسهيل ولوج المرأة لسوق الشغل من خلال خلق فرص اقتصادية تمنح على إثرها تحفيزات ضريبية لفائدة الشركات التي تحترم المساواة بين الجنسين في التشغيل، وخلق كذلك صندوق أمان لمساعدة المقاولات النسائية على مواجهة الصدمات والتعثرات لضمان استمراريتها واستدامتها، وكذلك العمل على ملاءمة دفاتر التحملات الخاصة بتهيئة وتدبير المناطق الصناعية مع أهداف تعزيز تشغيل النساء.

السيد الوزير المحترم،

إن تحسين ولوج المرأة المغربية لسوق الشغل يقتضي كذلك توفير مجموعة من الشروط المواكبة الأخرى أهمها، توفير النقل الضامن للكرامة الإنسانية وحاضنات لأطفال النساء العاملات، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، مع العمل على دعم مواكبة النساء في بحثهن عن التكوين والشغل وتطوير المشاريع وتدبيرها.

ونتمنى لكم النجاح في كل أعمالكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

التعقيب الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي الأستاذة جليلة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا أشكرك بزاف على الصدق ديالك في الإجابة، ما كانش -

كما تنقولو - ما كانش فيها الزواق، اعطيتي واحد الصورة اللي هي حقيقية، اللي احنايا اليوم للأسف كنوقفو عليها أن الوضع الاقتصادي ديال النساء والوضع التشغيلي ديالهم كان في سنة 2010 و2011 أحسن مما كان عليه في 2020-2021، إذن احنا ورثنا واحد الوضعية ديال المرأة لا قانونيا لا اجتماعيا لا اقتصاديا، اللي عرفت واحد الضربة في مقتل خلال 10 سنوات من مدة تدبير حكومات معينة، وللأسف احنا اليوم تمشيو غير باش نتداركو أو نحاولو نرجعو للمستوى اللي كنا فيه في 2010-2011.

وللأسف، هذا واحد التراجع للوراء اللي هو كبير، ولكن في نفس الوقت نحن نهنئ الحكومة، السيد الوزير، على تحسين وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع عبر الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026، والتي تشمل برنامج "التمكين الاقتصادي للمرأة" الذي يتضمن إجراءات وتدابير عملية تروم الرفع من معدل نشاط المرأة في أفق 2026.

السيد الوزير المحترم،

نعي جيدا أن المرأة المغربية العاملة والأجيرة ظلت على الدوام قيمة مضافة في ميدان عملها، واقتحمت جل المجالات والاختصاصات، وأثبتت بجدارة واستحقاق عن كفاءتها المهنية والتدبيرية العالية، كل هذا في ظل مجتمع تهيمن عليه الثقافة الذكورية، والذي نسعى فيه جميعا من أجل بناء مجتمع متوازن يوفر فرص متساوية للجنسين للتطور والرقي.

في مقابل ذلك، فالمرأة المغربية لازالت تعاني إلى يومنا هذا من عدة صعوبات من أجل الولوج إلى سوق الشغل، فالأجور التي تحصل عليها النساء تنخفض بنسبة 25% مقارنة بأجور الرجال، كما لا تتعدى نسبة حضور النساء في مناصب المسؤولية نسبة 23%.

أيضا، 4 نساء من أصل 5 في سن العمل غير نشيطات وللأسف هذه الحصة كانت - كما قلنا - في تزايد مستمر رغم التحسن النسبي في مستوى التعليمي للمرأة، لكن المفارقة هي انهن لا يتوفرن على مؤهلات تؤهلهن لدخول سوق الشغل.

فلكي أختم، فضعف إدماج المغرب لنسائه في الاقتصاد الوطني يضيع علينا نسبة مهمة من التنمية، كما يتبين ذلك جليا من خلال مؤشرات التنمية البشرية، واليوم الحاجة ماسة إلى سياسة وطنية قائمة على المساواة بين الجنسين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

هو، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هاذ الشي ديال عمل المرأة كما قلتو هو نتيجة واحد الإرث ديال واحد التراكم، هو نتيجة كذلك لوجود قطاع غير مهيكل نحن نحاربه كل يوم بكل الوسائل الممكنة، سواء كانت اقتصادية أو قانونية، ولكن كيف ما قلتو وكيف ما شاطرتكم الرأي قبيلة راه خصنا نعرفو الرهان ديالنا، حيث دابا خصنا الطريق، أشنو هي الطريق؟ الطريق هي القطاع المهيكل، الطريق هي المقاولات المغربية الحريصة على تطبيق القانون، وكاين واحد العدد كبير منها تيدير هاذ الشي، وبما أننا قدرنا في سنة وحدة اللي هي سنة 2022، يكون الثلث ديال المناصب اللي تخلقت هي كلها مناصب نسائية وغنشوفو الأرقام اللي غادي تجي دابا واش تثبت هاذ الموضوع ولا لا، فهذا يعني أن واحد الطريق هذا إلى شدينا فيه مزيان راه غنقدرو نوصلو لنتائج، والدليل هو أنه كاين واحد القطاعات اللي تتشغل النساء بواحد الشكل كبير لأسباب متعددة.

إذن، أنا اللي بغيت نلخص، احنا عندنا مبادرات أنا ما بغيتش نبقى نقول لكم قوة المبادرات اللي عندنا، عندنا واحد الجائزة ديال ما يسمى بالمساواة المهنية فيه 7 مراحل شاركت فيها مئات المقاولات العام اللي فات، وكنشوفو فيها كيفاش المرأة يتم توظيفها في هاذ المقاولات، واش تتحترم ساعات العمل والخصوصيات ديالها، واش تتحترم واحد الخصوصيات ملي تتكون الحالة ديال الحمل مثلا أو الأطفال ملي تيكونو مازال صغار، واش تتحترم القضية ديال النقل بنسبة للعاملات، الشغيلة اللي تتكون في المعامل واللي عندها مشكل مع خصوصا تيبداو بكري مع الظلام مع (Transport) مع الأمن إلى آخره، هاذو كلها أمور تنشوفها في هاذ (le trophée d'égalité) في هاذ..

ولكن، المهم أنا اللي بغيت نقول لكم على أنه الرهان ديالنا هو أنه نزيدو في القطاع المهيكل، الإجراءات اللي درنا في "أوراش" الجزء الثاني منها اللي فيه التشغيل المستدام اللي تيخدمو الناس الوقت طويل، عرفتي الأرقام راه وصلت لـ 50% تشغيل النساء ديال هاذ 50.000، علاش الدولة تتعطي واحد المساهمة والمقاولات مشات خدمات نساء بواحد الشكل كبير.

إذن، غير تكون واحد السياسة موضوعية وتكون معروفة وعندها مقروئية وتنوصلو للنتائج ديالنا، وتتمناو إن شاء الله على أنه من هنا للدورة المقبلة ديالكم ديال هاذ المجلس الموقر، نقدرو نجيوكم الأرقام ديال 2023، باش نحللوها ونشوفو واش الإجراءات هاذ اللي اخذيناها في محلها وإلى كانت غير كافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"تأهيل القطاع غير المهيكل" موضوع السؤال السادس لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي عزيز.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول الإجراءات التي اعتمدتها وزارتكم لتأهيل القطاع غير المهيكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار العمل ديال الوزارة كتعرفو القطاع غير المهيكل هو واحد المسؤولية مشتركة وفيها قطاعات كثيرة، منها القطاعات الإنتاجية ومنها قطاعات أخرى، الوزارة تتعمل على 3 ديال الجوانب أساسية فهاذ المجال في تكامل مع القطاعات الأخرى.

أولا، إلى بغينا القطاع غير المهيكل بالمعنى ديال المقاولة الصغيرة والصغيرة جدا، احنا طلقنا واحد المبادرة مهمة برنامج سميتو "أنا مقاول" اللي لأول مرة كيعطي 4 ديال الخدمات عملية بالنسبة للناس اللي عندهم المقاولات فالقطاع غير المهيكل، هاذي أول مرة كاينة، راه غادي ينطلق، انطلق من الناحية الإجراءاتية ولكن الاستفادة غتنطلق فالأيام القليلة المقبلة، ويمكن انطلق من الناحية الإجراءاتية هاذي تقريبا 3 أشهر. درنا 12 اتفاقية فالجهات كلها، الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب كاينة معنا، النسيج الاقتصادي كاين فهاذ الاتجاه.

- **أولا،** غادي يستافدو لأول مرة من شيك ديال الكراء، لأن إلى بغيتي تحارب القطاع غير المهيكل كتوفر لهاذيك المقاولة الصغيرة جدا فين غادي يديرو الخدمة، يكون كراج يكون فين ما كان، بواحد ذيك الشي مغربي شعبي عادي ديال الناس الحقيقيين اللي كاينين اللي خدامين واللي خصنا نعاونوهم؛

- **ثانيا،** شيكات ديال التكوين بما فيهم بالنسبة لـ"المقاول الذاتي" والمقاولات الصغيرة جدا، في إطار تكوينات مجموعة ديال "المقاول الذاتي" (Formation groupée) والآخرين كتكون عندهم حتى لـ 10.000 درهم تقريبا لكل واحد؛

- **ثالثا،** كاين شيك ديال الاستشارة، لأن كتعرف واحد العدد ديال المقاولات الصغيرة جدا إلى آخره، ما كتسلكش راسها فالكلفة باش نجيبوها من الآخر، وبالتالي وعاد عندهم المشكل ديال الضغط ديال السيولة المالية (le cash) ولا (la trésorerie)، وبالتالي تيخلق هاذ الشي واحد الإشكالية، واحنا كنعاونو فالكلفة ديال الاستشارة اللي تقدر توصل حتى لـ 100.000 درهم مع واحد المتوسط ديال 20.000 درهم وبمساطر غير معقدة ولا ممركزة، كاينة في جميع الأقاليم ديال المنطقة، راه هاذ الشي أول مرة كاين.

ولكن باقي ناقصنا واحد الحاجة هي الاستثمار، حيت دابا إلى شفتو ملي كتشفو (MAROC PME) مثلا، كتلقاو كاين واحد المجهود كبير كيتدار في الاستثمار ولكن غير كافي، لأن كاين عشرات فقط ديال المقاولات.

إن شاء الله بمناسبة أن احنا كنوجدو (le décret de.. la charte) ديال الاستثمار اللي غادي يدوز إن شاء الله لأول مرة غيعطي إعانات مباشرة للمقاولات الصغيرة جدا.

زد على هاذ الشي، القضية الثانية هي الكلفة ديال العمل، عندنا واحد البرنامج اللي اسميتو "تحفيز" حقق واحد النجاح كبير فالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، على أنه أي مقاولة كتصرح بالناس كنعاونوها، ما كتخلصش للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولكن احنا تنخلصو فبلاصتها.

ثانيا، "أوراش" الشق الثاني حتى هو أعطى واحد النتائج كبيرة جدا، تقريبا ذاك 50.000 راه وصلنا 25.000 في شهرين فقط خدمو، علاش؟ لأن عاونا بالكلفة ديال الأجر، كاينة أمور كثيرة ربما، ولكن الوقت لا يسمح للخوض فيها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم الغني بالمعطيات والتحفيزات التي تقوم بها الحكومة لدعم الاقتصاد الوطني.

الأكيد أن الكثيرين ينظرون إلى الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة من منظار الإيجابية، حيث يرون أنها تمكن شرائح واسعة من الساكنة من إيجاد مصدر للعيش والهروب من البطالة، غير أن في الوقت نفسه تعمق الهشاشة في سوق الشغل وتمارس منافسة غير مشروعة للمقاولات المنظمة، وتلحق الضرر بالاقتصاد الوطني وضياع مداخيل ضريبية مهمة، حيث يشكل هذا القطاع حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يدعونا اليوم إلى البحث في الأسباب التي تدفع عدد من المواطنين لاختيار العمل داخل هذا القطاع، ومن أبرزها الاختلالات الناجمة عن عدم وجود ضرائب ورسوم جمركية واشتراكات اجتماعية، وهو ما يخلق فجوة في القدرة التنافسية بين

الفاعل الاقتصادي داخل القطاع المهيكل والآخر غير المهيكل.

السيد الوزير،

إن البطالة التي تدفع بالآلاف بين المواطنين للعمل في هذا القطاع بحثا عن لقمة العيش، غياب التنسيق والانتقائية بين تدابير ومبادرات مختلف السلطات العمومية الهادفة إلى تنظيم هذا القطاع.

السيد الوزير المحترم،

حقا لقد اتخذ المغرب عددا من التدابير لحماية الاقتصاد الوطني من تداعيات الهشاشة الناجمة عن انتشار القطاع غير المهيكل، حيث ترتكز جهود الهيكلة على الإجراءات الطموحة التي أعلن عنها صاحب الجلالة، نصره الله، والتي ستتيح مواصلة دعم القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المهيكل، مع إرساء أسس المجتمع الأكثر شمولا وإنصافا، لاسيما من خلال ورش الحماية الاجتماعية، باعتباره أحد مداخل الدفع بالأنشطة الاقتصادية غير المنظمة نحو الهيكلة.

لذا، فإن إصلاح هذا القطاع يحتاج اليوم إلى:

- ✓ اعتماد مقاربة شاملة واستراتيجية وطنية مندمجة، تعتمد على مواصلة إصلاح المنظومة الضريبية الوطنية وجعلها أداة لدمج هذا القطاع؛
- ✓ دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للمساعدة على تنظيم القطاع غير المهيكل وخلق فرص شغل جديدة؛
- ✓ إحداث مناطق الأنشطة الاقتصادية الصغرى من أجل تنويع قاعدة الاقتصاد المحلي؛
- ✓ تبسيط مساطر ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة إلى الصفقات العمومية ودعم تصدير منتجاتها؛
- ✓ استعمال التطبيقات الذكية في تيسير معاملات ومتطلبات هذه الفئة من المهنيين في القطاع غير المهيكل، خصوصا ما يتعلق بالمعاملات البنكية والإدارية على غرار ما كان معمولا به خلال فترة كوفيد؛
- ✓ الانخراط الفعلي للقطاع البنكي في تسهيل عمليات التمويل وإدماج هذا القطاع في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

وفي الأخير، نود أن نجدد لكم باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب الدعم الكامل من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والنهوض بالتنمية البشرية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "أزمة البطالة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

الأستاذة هناء تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الوزير،

نسائلكم عن تقارير المندوبية السامية للتخطيط، والتي أظهرت جليا ارتفاع نسبة البطالة، وبالتالي، السيد الوزير، نسائلكم عن التدابير والمجهودات اللي غادي تقومو بها لمحاصرة هته الظاهرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

التقرير الأخير ديال المندوبية السامية للتخطيط جاء بمعلومتين أساسيتين، المعلومة الأولى هي أنه ارتفاع إجمالي لمعدل البطالة من 11.4% إلى 13.5% أي بنسبة تقريبا 297.000 عاطل وعاطلة جدد تزادو فسوق الشغل.

المعلومة الثانية هي أنه من هاذ 297.000 ديال الناس اللي تنتكلمو، 230.000، أكثر من 80% تقريبا هوما كانو تيخدمو في إطار عمل غير لائق، غير مؤدى عنه، بدون أجر، في العالم القروي.

ما حدث هو أنه هاذ الناس هاذو بطبيعة الحال، اللي احنا كحكومة مجندين باش هاذ الشي ما خصوش يكون، ولايني كانت واحد الظروف مناخية صعبة جدا، جعلت على أنه هاذ الناس اللي كانو مولفين تيعاونو العائلات ديالهم، ملي جاء الإحصاء قالو أنهم ما بقاش عندهم واحد العمل ولو أنه عمل غير مؤدى عنه.

إذن ليس هنالك ارتفاع للبطالة بالمعنى اللي تنتكلمو عليه، أي أنه واحد الناس فقدو الوظائف ديالهم، بالعكس الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط تقول على أنه في هاذ السنة كاين ارتفاع قياسي ديال خلق مناصب الشغل أو التصريح بمناصب الشغل لدى المقاولات في القطاع المهيكل.

العام اللي فات كان عندنا الخلق ديال 175.000 منصب شغل، هاذ العام المندوبية السامية للتخطيط تتكلم عن خلق 621.000 منصب شغل في القطاع المهيكل، راه ضربنا تقريبا العدد في أكثر من 3.

فهذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على أن الحكومة دارت واحد العمل مهم وجدي، واللي كان فيه واحد العمل كبير مع الحقل الاجتماعي بصفة عامة، مع الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، مع النقابات، باش اعطينا واحد الإشارة على أنه احنا جادين في التفتيش، احنا جادين في المواكبة ديال سوق

الشغل، وهاذ الشي اللي اعطى التصريح بواحد العدد ديال الناس اللي ما كانش مصرحين، لأن هاذ 621.000 اللي تخلقو راه ماشي مناصب كلها جديدة خلقها الاقتصاد، ولكن واحد العدد ديال الناس كانو خدامين ولكن غير مصرح بهم أو ما تياخذوش (SMIG[3])، وملي درنا هاذاك الرفع ديال (SMIG)، اعطى هاد النتيجة هذه، فبقدر ما هنالك إشكاليات حقيقية وفعلا، نتيجة الظروف المناخية الصعبة والصعبة جدا اللي مرينا بها السنة الماضية كما تتذكرو، ونتمنى من الله يرحمنا هذه السنة هاذي، بقدر ما هنالك عمل جاد قامت به الحكومة، واعطى نتائج جد إيجابية من خلال العمل المهيكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السي عزيز، ماكاين تعقيب إضافي ماكاين والو؟ ماكاين مشكل.

إذن.. اسمحي لي هناء، عفوا، تفضلي هناء، معذرة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الأجوبة ديالكم وعلى الأرقام والمعطيات اللي قدمتو لنا، وبالتالي لابد أن نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أننا اليوم أولا على قناعة راسخة بأن موضوع البطالة هو ماشي موضوع قطاعي يهم وزارتكم فقط، بل هو موضوع يهم جميع القطاعات الحكومية، ويهم كذلك القطاع الخاص، وبالتالي المسؤولية اليوم هي مسؤولية مشتركة.

صحيح، السيد الوزير، أن الحكومة اتخذت مجموعة ديال التدابير لمحاصرة ظاهرة البطالة، كنتكلمو على إخراج ميثاق الاستثمار إلى حيز الوجود، نتكلم كذلك عن الرفع المتوالي من عدد مناصب الشغل على مستوى مشاريع قوانين المالية، وكنتكلمو كذلك على مجموعة ديال البرامج اللي خلقتيو بحال برنامج "أوراش" وكذلك برنامج "فرصة"، لكن، السيد الوزير، مع كامل الأسف هذا يبقى غير كافي أمام وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة، وكذلك أمام ارتفاع معدلات التضخم.

وبالتالي، المطلوب منكم، السيد الوزير، اليوم هو خطة مستعجلة أولا يراعى فيها البعد الديمغرافي وكذلك البعد الجهوي لمحاصرة ظاهرة البطالة، لأنه مثلا ملي تنتكلمو على جهة الدار البيضاء، جهة الدار البيضاء هي أكثر جهة مساهمة في خلق الثروة على الصعيد الوطني، ولكن في نفس الوقت هي أكثر جهة تضم أكبر عدد من العاطلين، وبالتالي، السيد الوزير، لابد أنكم تخلقو واحد الخطة مستعجلة لمحاصرة ظاهرة البطالة، علما أن عدد العاطلين اليوم وصل على المستوى الوطني 1.625.000 عاطل عن العمل، أكثرهم شباب ونساء.

النقطة الثانية، السيد الوزير، وقد أوضحتم على أن السبب الرئيسي لارتفاع نسبة البطالة يعود بالأساس إلى انخفاض نسبة العمل غير اللائق اللي هو العمل غير المؤدى عنه، وكنقابة ديال الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لابد أن نقول، على أن العمل غير اللائق ليس هو فقط العمل غير المؤدى عنه، لكنه العمل الذي لا تصان فيه الحقوق ولا الحريات ولا الكرامة، وبالتالي، السيد الوزير، ندعوكم كذلك إلى تعزيز جهاز مفتشية الشغل لحفظ حقوق الشغيلة المغربية.

ختاما، السيد الوزير، ندعوكم كذلك إلى الجلوس إلى طاولة الحوار مع نقابة الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وذلك لتبادل الرؤى فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالتشغيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

معذرة مرة أخرى.

ونمر إلى تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا، في حدود ما تبقى من الوقت السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا.

بغيت فقط نقول على أنه كاين برامج، الأرقام اللي تعطات راه اعطيتكم واحد التدقيق مهم جدا وهو مستجد ماكانش السنة الماضية والسنة اللي قبل، اللي كيعني أن الحكومة الطريق اللي غادية فيها طريق صحيحة.

الآن البرامج ديالنا كاينة، وكاين جولة غادي تكون مع السادة الولاة والعمال من أجل برامج جهوية للتشغيل بشراكة مع الجهات إن شاء الله، باش نترجمو أكثر هذه الأولويات ديالنا، بالإضافة إلى انعقاد اللجنة الوطنية للتشغيل، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

نمر إلى السؤال الثامن موضوعه "السياسة الحكومية المتبعة في مجال تشغيل الشباب".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضلوا السي يحفظه.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

[3] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم توالي المبادرات وتعدد البرامج ذات الصلة بمجال التشغيل، لازال عنوان المرحلة هو ارتفاع نسبة البطالة وغياب حلول عملية لإدماج الشباب في سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير المتخذة لمعالجة هذه الوضعية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

تشغيل الشباب هو من أولويات الحكومة، ولا أدل على ذلك من الأرقام اللي اعطاتها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2022، حيث أنه أكثر من 74% ديال مناصب الشغل المحدثة برسم سنة 2022 هي للشباب اللي عندو أقل من 34 سنة، هذا رقم ربما كنعرفوه لأول مرة، فهاذ الناس كيما قلت لكم بسمياتهم وبكنياتهم وبالمقاولات اللي خدامين فيهم وبالسن ديالهم.

إلا أنه عندكم الحق، كاين رغم ذلك، لأسف الشديد، كيف ما جا فالجواب ديالي للسؤال السابق على أنه نتيجة الظروف المناخية واحد العدد ديال الشباب اللي كان كيعمل في العالم القروي، ولاسيما واخا ما كيكونش عندو واحد العمل بمقابل يعني مؤدى عنه، حتى هوما تضررو، وأحسن وسيلة لمواجهة هاذ الإشكالية هو التكوين والتكوين المهني.

ولهذا، عندنا واحد خارطة طريق وحققنا فيها واحد النتائج جد مهمة اليوم، باش نقدرو نرفعو من الطاقة الاستيعابية، ماشي ديال هاذوك الشباب اللي عندهم الديبلومات اللي مزياناين واللي تيجيبو مزيان فالباك، هاذو راه تيخدمو، ولكن لواحد الشباب واحد آخر اللي كيتقصى من سوق الشغل، لأنه كيتقصى من التمدرس أو كيتقصى من التكوين، ما يسمى بالتكوين التأهيلي واحنا رفعنا برسم هاذ السنة هاذي فقط، أكثر من 20% من المقاعد البيداغوجية لهاذ الشباب هاذو اللي كيتلقاو واحد التعليم فإطار واحد الصنعة أو واحد الحرفة، ووصلنا لـ 80.000 منصب.

غادي نعطيكم الأرقام، باش تفهمني مزيان السيد المستشار المحترم، دابا عندك من جهة كيجيوك 230.000 ديال العاطلين من العالم القروي واخا ما كانوش خدامين يعني وكياخذو واحد الأجرة، ولكن غادي نسميوهم عاطلين، وبالموازاة الطاقة ديالنا وصلات لـ 80.000، هي ماشي 200 و.. على هاذ الشي درنا برامج أخرى كتساعد، بحال البرنامج ديال "أوراش" اللي اعطى واحد النتائج جد إيجابية.

و"أوراش" بغيت نأكد للسيد النائب فيه شقين، فيه الشق ديال الأوراش المؤقتة، راه خدمنا 100.000، ولكن الجديد هاذ السنة هو الأوراش المستدامة، بمعنى الناس اللي تيخدمو فمقاولات واحد الخدمة طويلة الأمد، حددنا الهدف ديال 50.000، وفي 3 أشهر فقط وصلنا لأكثر من 25.000 منصب شغل في مقاولات بعينها، وهذا كيشجع على أننا نستمرو في مثل هته البرامج من أجل إدماج أكبر للشباب، وخصوصا الشباب اللي ما عندوش الديبلوم، واللي ما عندو كيدير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا.

في إطار التفاعل مع جوابكم نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، في سياق وطني عام يطبعه هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف التحفيز والتنافسية ومردودية المقاولات المغربية، وفي ظل التحديات الهيكلية التي يعرفها سوق الشغل والإدماج الاقتصادي لفئة الشباب ببلادنا، وانسداد أفق الوظيفة العمومية وتزايد حجم الشغل المهيكل، نسجل للأسف ارتفاع معدل البطالة بشكل عام، وخاصة في صفوف فئة الشباب، دون احتساب التباين الصارخ بين الجهات في سقف البطالة؛

ثانيا، السيد الوزير، إزاء هذا الوضع نسجل غياب رؤية حكومية لتشغيل الشباب، خاصة حاملي الشواهد العليا، فقانون المالية لسنة 2024 لم يتضمن إجراءات عملية لتحفيز التشغيل عموما وتشغيل الشباب على وجه الخصوص، ما عدا تخصيص 30.000 منصبا ماليا للتوظيف العمومي وتأكيد استمرار برامج التشغيل المؤقت على غرار "أوراش" و"فرصة" و"انطلاقة" باختلالاتها ونواقصها المتعددة، وهي مبادرات غير كافية لاستيعاب العدد المتراكم سنويا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومن العاطلين في المدن والقرى المغربية؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، يعرف قطاع الشغل غليانا واحتقانا جراء الوضعية المادية والاجتماعية للمهنيين الصعبة لموظفي القطاع، بمن فيهم المنتمين لهيئة تفتيش الشغل، في ظل غياب حوار اجتماعي قطاعي جاد في زمن مأسسة الحوار الاجتماعي.

وفي هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات القطاعية المتخذة لتصحيح هذه الوضعية؟

رابعا، انطلاقا من تشخيص العديد من المؤسسات الوطنية لواقع منظومة

تشغيل الشباب، وبناء على تقييمها للسياسات العمومية المنتهجة في مجال تشغيل الشباب، نعتبر في الفريق الحركي أن المداخل الأساسية لإنعاش تشغيل الشباب هو تقديم تحفيزات للمقاولات من أجل تشغيل الشباب باعتبارها أكبر مشغل لليد العاملة.

وهي مناسبة لمساءلتكم عن مآل الإجراءات التحفيزية التي نصت عليها القوانين المالية في هذا المجال، وحول مآل مستحقات المقاولات التي تفاعلت إيجابا مع هذه الإجراءات.

خامسا، السيد الوزير، لقد أكدت عدة تقارير محدودية أدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC[4]) في النهوض بتشغيل الشباب، وهو ما يستدعي إعادة النظر في وساطة هذه المؤسسة في التشغيل وتجويد حكامتها وتعزيز رهان تحقيق العدالة المجالية في التوزيع والاستفادة من فرص الشغل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعلكم مع هذا التعقيب السيد الوزير في حدود ما تبقى من الوقت.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

جوج دالأجوبة خفاف، لأن حسب الوقت:

أولا، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات كان لها هاذ التقارير قبل ما تجي هاذ الحكومة، ملي جات هاذ الحكومة أول حاجة درناه هو إعادة هيكلة الوكالة وضربنا الحجم ديالها فجوج، وسوف يلي هاذ الشي الاعتناء، إن شاء الله، بالظروف المادية العمل ديال المستشارين دالوكالة اللي كيلعبو واحد الدور منقطع النظير.

وتطرح نفس الإشكال مع المفتشين دالشغل، والحوار الاجتماعي غادي يبدا فالأيام القليلة المقبلة، لأن هاذ الناس هاذو كيستحقو، لا المفتشين، لا الإخوان ديال الوكالة ولا المكتب الوطني لإنعاش الشغل، الاعتناء بالظروف ديالهم المادية، لأن كيلعبو واحد الدور كبير جدا، وكنشكر النقابات كلها، لأنها تثير الاهتمام حول هاذ المواضيع هاذي، وغادي يجي الوقت إن شاء الله في الأيام المقبلة ونتكلمو عليها باستفاضة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكركم على الإسهام القيم ديالكم في هاذ الجلسة المباركة.

طبقا لأحكام المادة 168 من النظام للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 30 يناير 2024، تقدم به المستشار المحترم، الأستاذ نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول موضوع "عدم تمكين فئة من الصحافيين من البطائق المهنية".

وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة لممثل فريق الاتحاد المغربي للشغل، في حدود دقيقتين.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

لم تكن اللجنة المؤقتة قدرا محتوما، واعتبرناها في حينه خطأ سياسيا، تجاوزا لقوانين المملكة ودستورها، مسا بالديموقراطية، تراجعا عن التنظيم الذاتي ومناقضا للفصل 28 من الدستور، في الوقت اللي هي فقط لجنة تصريف أعمال معينة ومنصبة وغير منتخبة، وبالتالي ليست لها السيادة في التشريع والتنظيم وتغيير ما هو جاري به العمل.

ها هي اليوم، تتجاوز صلاحيتها وتضع نظاما إقصائيا مخالفا للنظام المعمول به، في تسليم بطائق الصحافة، لا تحترم قوانين المملكة، وفي مقدمتها مدونة الشغل، لا تضمن عدم استعمال المعطيات الشخصية في تسوية الحسابات، تشتغل بشكل لصيق مع جزء، جزء من المكونات غير المقصية والمباركة من طرفكم، أي أنها تشتغل مع جزء من ذاتها.

تحارب الاتحاد المغربي للشغل والفيدرالية المغربية لناشري الصحف، ضدا على القوانين.

وكما كان متوقعا، هي تورطت في تصفية الحسابات، وأضرت معنويا بأقلام وطنية تعد مفخرة للمغرب، وأنتم، السيد الوزير، تورطتم في فخ بعض مكونات المجلس وتفكيك الجسم الصحفي.

ففريق الاتحاد المغربي للشغل، يحملكم كامل مسؤوليات هذا الاندحار وهذا الشطط، الذي لحق حتى صحفيي صحرائنا المغربية، وكأن المغرب يسير بسرعتين في التدبير والمجال الديمقراطي، سرعة بقيادة جلالة الملك، توجت برئاسة المغرب لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، وتموقعه إلى جانب دول كبرى، وسرعتكم التي تولدت عنها احتقانات، بلدنا في غنى عنها، بمولودة يا ليتها وئدت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

[4] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم بداية بالشكر لفريق الاتحاد المغربي للشغل على الاهتمام بقطاع الصحافة فبلادنا.

وجوابا على ما ورد في كلمتكم، أود الإشارة في البداية إلى أن منح بطاقة الصحافة المهنية كما ذكرت، هو من الاختصاص الحصري للمجلس الوطني للصحافة، باعتباره هيئة مستقلة للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة تقوم بتسليم هذه البطاقات طبقا لمقتضيات مرسوم رقم 2.19.121 الصادر في 14 مارس 2019، يعني قبل هاذ الحكومة، بتحديد كيفيات منح بطاقة الصحافة المهنية وتجديدها.

وبناء على ذلك، فإن الوزارة لا تتدخل في عملية منح بطاقة الصحافة المهنية التي تدخل في مجال اختصاص المجلس الوطني للصحافة، طبقا لأحكام القانون رقم 90.13 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للصحافة والقانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

هذا، وتتابع الوزارة ردود فعل عدد من الصحفيات والصحافيين اتجاه تدبير اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر بعملية منح بطاقة الصحافة المهنية لأول مرة أو تجديدها برسم سنة 2024، ومراعاة منها لأحكام الدستور، لاسيما الفصل 28 منه وأحكام مدونة الصحافة والنشر والنصوص المتخذة لتطبيقها، والتي تؤكد على استقلالية مهنة الصحافة ووسائل الإعلام، فإن البت في ملف طلبات الحصول على بطاقة الصحافة المهنية هو من اختصاص لجنة بطاقة الصحافة، وأن الوزارة لا تملك لا الصلاحيات القانونية ولا التنظيمية للتدخل في مجال اختصاص اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

دائما طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب ثاني لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 30 يناير 2024، تقدمت به المستشارة المحترمة الأستاذة فاطمة زكاغ عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول موضوع "تعطيل الحوار الاجتماعي المركزي"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب، وعليه أعطي الكلمة لممثل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود دقيقتين، تفضلي أستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيد الوزير،

كنعيش بلادنا على واقع الاحتقان والتوتر الاجتماعي الحاد في ظل استمرار الحركات الاحتجاجية اللي شملت العديد من القطاعات الاجتماعية الحيوية، انطلاقا من المدرسة العمومية والصحة العمومية والجماعات الترابية والعديد من القطاعات الحكومية، جراء الاختيارات اللاشعبية للحكومات المتعاقبة، وغياب التعاطي الجدي لهذه الحكومة مع الملف الاجتماعي وتنصلها من تنفيذ التزاماتها المضمنة في اتفاق 30 أبريل 2022، وخاصة الزيادة العامة في الأجور ومراجعة أشطر الضريبة على الدخل وتفعيل درجة جديدة واحترام الحريات النقابية.

لقد فشلت الحكومة في تدبير الحوار الاجتماعي على كافة مستوياته، مركزيا وقطاعيا وعلى مستوى الجهات والأقاليم، ويتجلى ذلك من خلال تعطيل كل مؤسسات وآليات الحوار الاجتماعي بعدم تفعيل ميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي، وذلك بغاية التهرب من تنفيذ التزاماتها والإخلال بالوفاء بها، إذ قررت الحكومة بشكل انفرادي تأجيل دورة أكتوبر 2023، وتغييب مقترحات المركزيات النقابية حول مشروع القانون المالي لسنة 2024، مع استمرار الهجوم على الحريات النقابية وخرق مدونة الشغل.

السيد الوزير،

لقد سبق أن نبهنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من خلال العديد من المراسلات التي وجهناها لرئيس الحكومة إلى خطورة تعطيل الحوار الاجتماعي وسياسة الهروب إلى الأمام، وهو ما يمس في العمق بمصداقية التفاوض الاجتماعي الثلاثي الأطراف.

وعليه، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ندعو إلى تدارك وضعية الجمود التي يعرفها الحوار الاجتماعي المركزي، والتعامل الجاد مع تفعيل المؤسسات المنبثقة عنه، مع الدعوة إلى عقد اجتماع عاجل، تنفيذا لاتفاق 30 أبريل 2022، وتحضيرا لجولة الحوار الاجتماعي المقبل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيدة المستشارة.

دابا أنت المستشارة راه غير بنت بلادي، وشوف أشنو قالت فالحكومة، وأشنو قالت، السيدة المستشارة الله يهديك.

الحوار الاجتماعي أولا، أول مرة وصلنا لواحد التوافق ديال جميع النقابات والكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب على الاتفاق اللي درنا، هاذي وحدة.

ثانيا، الحكومة، هاذ الشي دارتو الحكومة بدون ضغط، ماكانو للتذكير فذاك الوقت لا إضرابات، لا إشكالات اجتماعية، كان فقط واحد الجمود، كيف ما قلت، ديال الحوار الاجتماعي نتيجة السياسات ديال الحكومات السابقة، هنا متفق معك.

احنا جينا بشكل إرادي، حتى واحد ماكان عارف المستقبل أشنو فيه، وحتى واحد ما تيعلم الغيب، واقترحنا أن الدورة تكون، واقترحنا معكم على أنه يكونو دورتين.

وبدا العمل، والعمل ماشي ساهل، لأننا ورثنا إشكالات ديال الحوار الاجتماعي، بعدا ثقافية، غير ثقافة الحوار، عاد جلسنا، عاد بدينا تنذاكرو وتنحلو، سمحو ليا، مشكل بمشكل، والفاتورة كبيرة جدا بالنسبة لواحد البلاد فالحجم ديال المغرب والطاقة الاقتصادية ديال المغرب وفي الوضعية اللي احنا فيها دولية، ما يمكنلكشاي تقول لي أنه كاين تنصل على هاذ الشي التعليم، ما قدكمشاي، هاذ العمل كله اللي تدار، معكم ومع النقابات كلها ومع جميع الفئات ؟

يعني فتنا واحد المبالغ كبيرة، نعم الشغيلة، وها السيد الوزير معنا ديالنا هنا، يعني تتستحق، ولكن راه كاين واحد المجهود كبير وترجم بواحد الاتفاق الأول والاتفاق الثاني وكيتنفذ، واحد، سمحو ليا نستعمل هاذ الكلمة، "millefeuille" ديال المشاكل ما عمرو ماكان، ما عمرو ما تحل، فالصحة كذلك، فالتعليم العالي كذلك، فالحوارات القطاعية كذلك، فالقطاع الخاص كذلك، ما يمكنشاي نقولو أنه هاذ الشي ماكاينشاي.

دورة شتنبر أجلت، ماشي بشكل انفرادي، بعد الاستشارة مع النقابات، لأنه بلادنا كانت فواحد الوضعية استثنائية، اللي هي الزلزال اللي ضرب بلادنا، الله يخليكم، وغادي تكون الدورة في القليل من الأيام المقبلة، حسب الوعد اللي اعطى السيد رئيس الحكومة للنقابات كلها، ونحن نحترم كل النقابات وغنخدمو معكم، وهاذوك الوعود اللي كتقولو غادي يجيب الله التيسير في جزء منها إن شاء الله فهاذ الدورة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

أرفع الجلسة.